مؤشر الحقوق العالمية للاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC للعام 2022

أسوأ الدول في العالم بالنسبة للعمال

الملخص التنفيذي

ITUC CSI IGB

الاتحـــاد الدولي لنقابـــات العمال

المحتويات

تمهيد 4

في لمحة 8

الدول العشر الأسوأ بالنسبة للعاملين 8
المنطقة الأسوأ في العالم 8
الانتهاكات الواقعة على حقوق العمال 8
الاتجاهات السائدة لانتهاكات الحقوق على مدار تسع سنوات 10
الشركات التي تنتهك حقوق العمال 11

تصنيفات عام 2022 12

خريطة العالم 12
تصنيفات الدول لعام 2022 14

أسوأ منطقة في العالم 16

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أسوأ منطقة بالنسبة للأفراد العاملين 16
منطقة آسيا-الهادئ 18
أفريقيا 20
الأمريكتان 22
أوروبا 24

أسوأ عشر دول في العالم بالنسبة للعمال 27

بنغلاديش 27
بيلاروسيا 28
البرازيل 29
كولومبيا 30
مصر 31
دخلت حديثًا - إسواتيني 32
دخلت حديثًا - غواتيمالا 33
ميانمار 34
الفلبين 35
تركيا 36

الحقوق الأكثر انتهاكاً في العالم 37

التجريم المتزايد للحق في الإضراب 37
تآكل التفاوض الجماعي 38
الحظر والاستثناء من حماية العمالة 39
القيود المفروضة على حق اللجوء إلى القضاء 40
شطب تسجيل النقابات 41
الاعتداءات على حرية التعبير عن الرأي والتجمع 42
الاعتقال والاحتجاز التعسفي والسجن 43
هجمات عنيفة على العمال 44
حالات القتل 45

الاتجاهات السائدة عالميًا بالنسبة للعمال لعام 2022 46

الديمقراطية في أزمة 46
إسكات عصر من الغضب 47
السلطة التشريعية 48

شرح مؤشر الحقوق العالمية 50

وصف التصنيفات 51

قائمة المؤشرات 52

تمهيد

يقف العمال على الخطوط الأمامية إذ يواجهون آثار العيش في مناطق أزمات متعددة: مستويات تاريخية من انعدام المساواة، وحالة الطوارئ المناخية، وخسارة الأرواح وسبل العيش جراء الجائحة، والأثر المدمر للنزاعات.

أما أماكن العمل فتمثل الخطوط الأمامية في النضال من أجل الديمقراطية. تعرف الحكومات الهمجية مدى أهمية هذا الأمر حيث تمنع أربعة بلدان من أصل خمسة المفاوضات الجماعية كما إن ثُلثَ دول العالم تهاجم العمال بعنف. لقد قُتل النقابيون في كل قارة. أينما دافع الناس عن الحقوق والعدالة الاجتماعية، أُسكتوا بقمع وحشي.

يحتج عمال الملابس في بنغلاديش على الاستقالات القسرية والتسريح غير القانوني للعمال. تُعد هذه الدولة واحدة من أسوأ الدول للعاملين، الذين يواجهون قوانين قمعية، وعوائق أمام تشكيل النقابات وقمعًا وحشيًا للإضرابات.

المصدر: مامونور رشيد / نور فوتو عبر وكالة فرانس برس

أدى انهيار العقد الاجتماعي بين العمال والحكومة وعالم الأعمال إلى زيادة عدد الدول التي تحرِمُ العمال من حقهم في إنشاء أو الانضمام إلى نقابات عمالية من 106 عام 2021 إلى 113 في عام 2022. حُرم العمال من حقهم في وجود من يمثلهم في مكان العمل في كُلٍ من **أفغانستان وبوركينا فاسو وميانمار وتونس وسوريا**.

في مناخ تتزايد فيه مستويات العنف والاعتداءات على العمال، ارتفع عدد الدول التي تُعرض العمال للعنف الجسدي من 45 عام 2021 إلى 50 عام 2022. شهدت منطقة **آسيا-الهادئ** زيادة كبيرة في عدد البلدان التي واجه فيها العمال العنف، حيث ارتفعت النسبة من 35 في المائة من مجموع البلدان عام 2021 إلى 43 في المائة من مجموع البلدان عام 2022. في **أوروبا** تضاعف عدد البلدان التي واجه فيها العمال العنف، حيث ارتفعت النسبة من 12 في المائة من مجموع البلدان عام 2021 إلى 26 في المائة من مجموع البلدان عام 2022.

يُصنِف الإصدار التاسع من مؤشر الحقوق العالمية للاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC 148 دولة ضمن فئة الدول التي تحترم حقوق العمال. يحتوي مؤشر الحقوق العالمية للاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC لعام 2022 على موقع تفاعلي حيث يمكن استعراض حالات انتهاك الحقوق والتصنيفات الوطنية حسب الدولة والإقليم. توفر مراجعة شاملة لحقوق العمال في القوانين التابعة لـ148 دولة قاعدة البيانات الوحيدة من نوعها.

نظرًا لمطالبة المستهلكين والمستثمرين يطالبون بزيادة المساءلة فيما يتعلق بالشركات التي يمكن الوثوق بها وفي أي البلدان تعمل، فإن اتجاهات بيانات التسع سنوات التي جرى تحليلها في مؤشر الحقوق العالمية لعام 2022 تميط اللثام عن الحملات ضد الحق في الإضراب والحق في إنشاء النقابات والانضمام إليها إلى جانب إمكانية تسجيل النقابات؛ الاعتقالات والاحتجازات التعسفية؛ والقيود على الوصول إلى العدالة.

87 في المائة من البلدان انتهكت الحق في الإضراب. قادت الإضرابات في **بيلاروسيا ومصر والهند والفلبين** إلى مقاضاة قادة النقابات. في **السودان وميانمار**، قوبلت الإضرابات المناهضة للحكم العسكري بقمع وحشي.

97 في المائة من البلدان انتهكت الحق في التفاوض الجماعي. أخذ التفاوض الجماعي، في جميع المناطق، بالتآكل في كل من القطاعين العام والخاص. شوهدت سيطرة حكومية شديدة على التفاوض الجماعي في **تونس**، حيث لم يعد بالإمكان إجراء مفاوضات مع النقابات دون تصريحٍ من رئيس الحكومة.

74 في المائة من البلدان استثنت العمال من حقهم في إنشاء والانضمام إلى النقابات العمالية. حُظر واستُثني العمال المهاجرون وعمال القطاع العام والعاملون في مناطق تجهيز الصادرات من حقهم في حماية أعمالهم. بينما باشرت **قطر والمملكة العربية السعودية** بإصلاحات كبيرة لإنهاء نظام الكفالة، استمرت **الإمارات العربية المتحدة** في حرمان العمال المهاجرين من التمثيل الجماعي.

أسوأ عشر دول بالنسبة للعمال في 2022 هي التالية: **البرازيل، كولومبيا، مصر، إسواتيني، غواتيمالا، ميانمار، الفيليبين، وتركيا**.

إسواتيني وغواتيمالا دخلتا القائمة حديثًا في 2022. دفع القمع الوحشي للاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية وحظر المظاهرات والإضرابات المُنهج **إيسواتيني** إلى دخول قائمة أسوأ عشر دول. أدى تفشي العنف ضد النقابات، إلى جانب إفلات مرتكبي أعمال العنف من العقاب، إلى انتكاسة في التقدم الذي أحرزته **غواتيمالا**.

شهدت كلٌ من **أرمينيا وأستراليا وبوركينا فاسو وغينيا وجامايكا وليسوتو وهولندا وتونس والأوروغواي** تدهورًا في تصنيفاتها عام 2022. ارتفع تصنيف **أفغانستان** إلى الفئة +5، إذ لا ضمانة للحقوق بسبب انهيار سيادة القانون.

شهدت ثلاث دولٍ تحسنًا في تصنيفاتها: **السلفادور والنيجر والمملكة العربية السعودية**.

عارض موظفو الصحة في بوليفيا قانونًا جديدًا يمنعهم من الحق في الإضراب وعدد من الأسس الديمقراطية الأساسية.

المصدر: أيزار رالدِس / وكالة فرانس برس

قُتل نقابيون في ثلاث عشرة دولة: بنغلادش وكولومبيا والإكوادور وإسواتيني وغواتيمالا وهايتي والهند والعراق وإيطاليا وليسوتو وميانمار والفلبين وجنوب أفريقيا.

استُلبت حرية التعبير والتجمع أو قُيدت في 41٪ من البلدان، مع الإبلاغ عن حالات قصوى في هونغ كونغ وميانمار.

ارتفع عدد البلدان التي أعاقت السلطات فيها تسجيل النقابات من 59 في المائة من البلدان عام 2014 إلى 74 في المائة من البلدان عام 2022، مع قمع الدولة للنشاط النقابي المستقل **في أفغانستان وبيلاروسيا ومصر والأردن وهونغ كونغ وميانمار والسودان.**

لم يتمكن العمال من اللجوء إلى القضاء أو قُيدت قدرتهم على ذلك في 66 في المائة من البلدان، مع الإبلاغ عن حالات خطيرة في بيلاروسيا وغواتيمالا وكازاخستان. شهدت **أفريقيا** أكبر زيادة إقليمية في القيود المفروضة على إمكانية اللجوء إلى القضاء من 76 في المائة من البلدان عام 2021 إلى 95 في المائة من البلدان عام 2022.

تعرض العمال للاعتقالات التعسفية والاحتجاز في 69 دولة. كان قادة النقابات العمالية في **كمبوديا وهونغ كونغ وميانمار** من بين أولئك الذين واجهوا اعتقالات بارزة واحتجاز مستمر عام 2022.

سيتطلب الأمر عقدًا اجتماعيًا جديدًا يتضمن الوظائف والحقوق والحماية الاجتماعية والأجور العادلة والمساواة والشمول لإعادة بناء الثقة التي حطمتها الحكومات القمعية والشركات المتعسفة.

النقابات حاضرة أينما يُلاحظ وجود تحدياتٍ للسلطة الاحتكارية أو للانتهاكات على حقوق الإنسان والعمال. بغياب النقابات، لن يكون هناك تحول عادل في مواجهة التغير المناخي والتغير التكنولوجي. وأينما كان هناك صراع من أجل السلام والديمقراطية، فستجد الرجال والنساء النقابيين يعملون على جعل أصواتهم مسموعة من أجل الحقوق والتمثيل.

يتعين على الحكومات وأصحاب العمل أن يواجهوا الواقع وأن يدركوا حالة سوق العمالة حيث يعمل 60 في المائة من الناس في أعمال غير رسمية دون حقوق أو سيادة للقانون أو بحماية اجتماعية قليلة أو معدومة. يذهب هذا الاستثناء الآن إلى مكان أبعد من البلدان النامية ليشمل العاملين في المنصات الإلكترونية وشركات التكنولوجيا الكبيرة وشركات التكنولوجيا الفرعية.

حتى بالنسبة للـ 40 في المائة من الأشخاص الذين يملكون شكلًا من أشكال عقود العمل، فإن لدى أكثر من ثلثهم وظائف مُزعزعة أو غير آمنة، بما يشمل أولئك الذين يتعرضون لاستغلال غير إنساني في عديد من سلاسل التوريد العالمية، والتي تعتمد عليها الشركات في أرباحها الهائلة.

لقد تمزق العقد الاجتماعي. لكن معًا بإمكاننا كتابة عقدٍ جديدٍ.

يعتقد الناس أن الحكومات فقدت رغبتها في حمايتنا جميعًا كما إنها خانت ثقتنا. لا تُحمل الشركات المسؤولية وقد فقدت، في كثير من الحالات، البوصلة الأخلاقية. لقد أعلن نموذجنا الاقتصادي عن بدء سباق نحو القاع، متجاهلًا حقوق الإنسان والمعايير البيئية.

يلقي مؤشر الحقوق العالمية للاتحاد الدولي لنقابات العُمال الضوء على ممارسات الحكومة والمشاريع التجارية. في عالم يهتم فيه المستهلكون ويطالب العمال بحقوق جماعية، تُصبح الطريقة التي تتصرف بها الشركات والحكومات مهمة.

شاران بورو
الأمين العام
الاتحاد الدولي لنقابات العمال

اقرأوا نتائج مؤشر الحقوق العالمية لعام 2022 على
www.globalrightsindex.org

يواجه سكان بيلاروسيا، وهي الدولة التي تُعتبر من أسوأ الدول للعمال، قمعًا للإضرابات والتجمعات. لكنهم ما زالوا يخرجون إلى الشارع لمعارضة للحكومة القمعية.

في لمحة

هذا هو الإصدار التاسع من مؤشر الحقوق العالمية للاتحاد الدولي لنقابات العُمال ITUC. وهو يوثق انتهاكات حقوق العمل المعترف بها دوليًا من قبل الحكومات وأصحاب العمل.

الدول الـ 10 الأسوأ بالنسبة للأشخاص العاملين

إسواتيني - **جديدة**
غواتيمالا - **جديدة**
ميانمار
الفلبين
تركيا
بنغلاديش
بيلاروس
البرازيل
كولومبيا
مصر

المنطقة الأسوأ في العالم

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الانتهاكات الواقعة على حقوق العمال

الحق في الإضراب
87% من الدول انتهكت الحق في الإضراب.

الحق في المفاوضة الجماعية
79% من الدول انتهكت الحق في المفاوضة الجماعية.

الحق في إنشاء نقابة عمالية والانضمام إليها
77% من الدول استثنت العمال من حقهم في إنشاء النقابات العمالية والانضمام إليها.

الحق في العدالة
في 66% من الدول لا حق للعمال في اللجوء إلى القضاء أو إن حقهم في ذلك مُقيد.

الحق في إقامة أنشطة نقابية
74% من الدول أعاقت تسجيل النقابات.

الحق في الحريات المدنية
اعتُقل العمال واحتجزوا في 69 دولة.

هجمات عنيفة على العمال
تعرض العمال للعنف في 50 دولة.

الحق في حرية التعبير والتجمع
41% من الدول قيدت حرية التعبير عن الرأي والتجمع.

جرائم القتل
قُتل نقابيون في ثلاث عشرة دولة:
بنغلادش وكولومبيا والإكوادور وإسواتيني وغواتيمالا وهايتي والهند والعراق وإيطاليا وليسوتو وميانمار والفلبين وجنوب أفريقيا.

يصف مؤشر الاتحاد الدولي لنقابات العمال للحقوق العالمية ITUC أسوأ البلدان في العالم بالنسبة للعمال من خلال تصنيفها على مقياس من 1 إلى +5 على درجة احترام حقوق العمال. تُسجل الانتهاكات سنويًا من شهر أبريل إلى شهر مارس. يمكن الاطلاع على مؤشر الحقوق العالمية السنوي لعام 2022 الذي يحتوي على بيانات قابلة للبحث على الرابط www.globalrightsindex.org. تُنشر المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق العمال في الدول على مدار العام في استبيان الاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC، والموجود على Survey.ituc-csi.org

الاتجاهات السائدة على مدار 9 سنوات: انتهاكات حقوق العمال

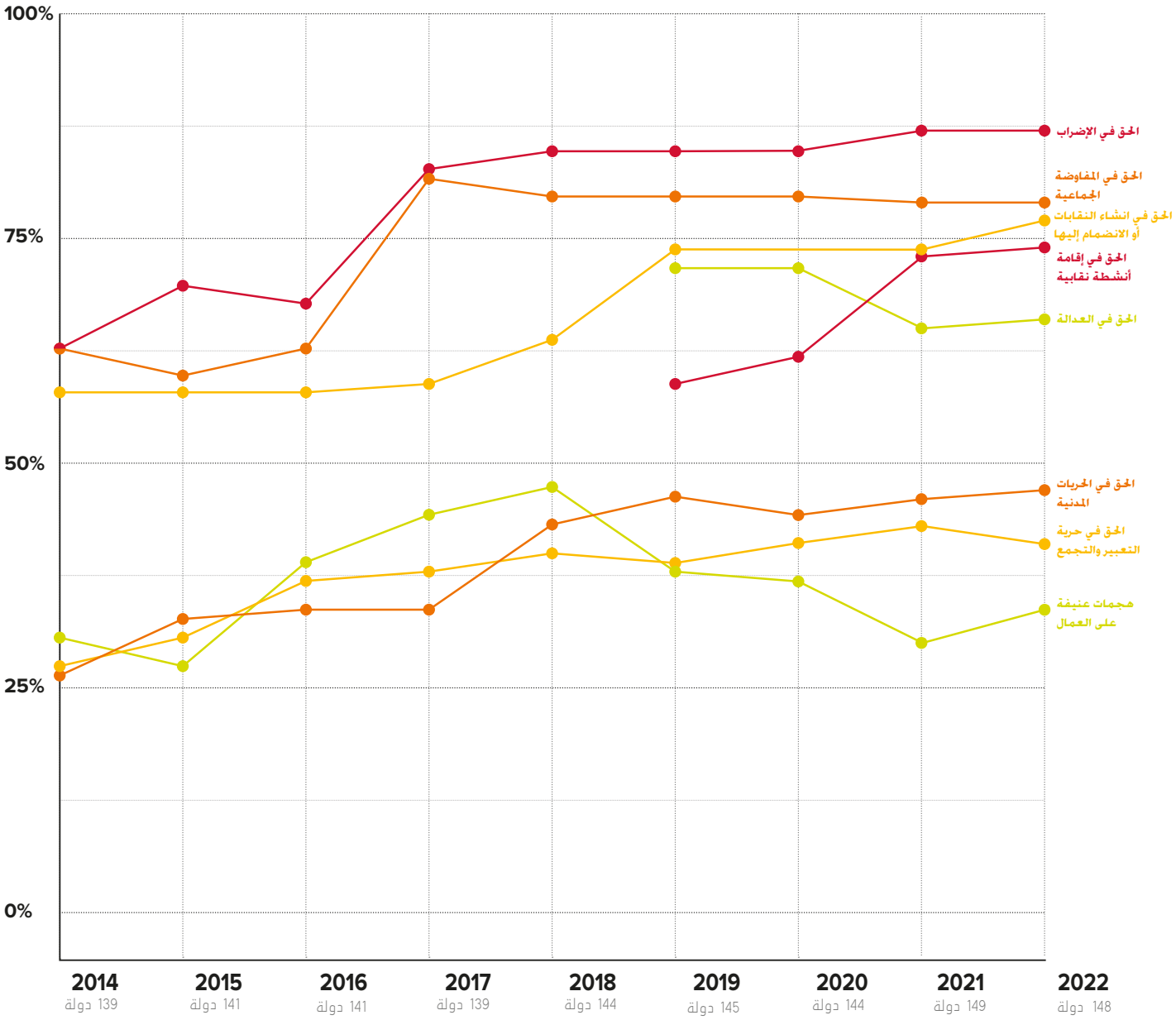

الشركات التي تنتهك حقوق العمال

- مجموعة كوروم القابضة الدولية، **ألبانيا**
- مكتب البريد الجزائري، **الجزائر**
- الوكالة الوطنية لريادة الأعمال، **الجزائر**
- كيوب القابضة لحاويات النقل في فريمانتل، **أستراليا**
- متجر القراءة أفضل من الموت، **أستراليا**
- شركة باتريك تيرمينالز، **أستراليا**
- مؤسسة ناصر سعيد الهاجري، **البحرين**
- شركة الخليج آسيا للمقاولات المحدودة، **البحرين**
- شركة نفط البحرين (بابكو)، **البحرين**
- شركة مصنع كروسلاين (شركة خاصة محدودة)، **بنغلاديش**
- شركة كروسلاين نِت فابركس المحدودة **بنغلاديش**
- شركة إلكتروبريفريدا ب.ه، **البوسنة والهرسك**
- سانتاندر، **البرازيل**
- نستله، **البرازيل**
- مجمع فندق وكازينو ناغاورلد، **كمبوديا**
- شركة سيسكو للتصنيع والهندسة المحدودة **كندا**
- شركة آش جروف نورث، **كندا**
- شركة فريسينيوس، **كولومبيا**
- شركة تابوغا، **كوستاريكا**
- تكتل جنكيز للإنشاءات، **كرواتيا**
- شركة جي-آي للهندسة، **كرواتيا**
- شركة الاسكندرية للغزل والنسيج، **مصر**
- شركة لورد الدولية، **مصر**
- شركة مجموعة يونيفرسال، **مصر**
- شركة آنهايزر-بوش إن بيف، **السلفادور**
- شركة مصانع الورق المتحدة، **فنلندا**
- مجموعة تيلسرفيس، **جورجيا**
- شركة ميناء سانتو توماس دي كاستيا، **غواتيمالا**
- فندق شيراتون جراند كوناكري، **غينيا**
- مجموعة سينتري س.أ، **هايتي**
- كوكا كولا، **هونغ كونغ**
- بنك كيرالا، الهند
- فندق فيرمونت سانور، **إندونيسيا**
- شركة طهران لتكرير النفط، **إيران**
- شركة آبفاي، **أيرلندا**
- جامعة تل أبيب، **إسرائيل**
- شركة ستايل إنداستريز، **كينيا**
- هيونداي، **كوريا**
- جوانغو جنرال موتورز، **كوريا**
- شركة زولِج فارما للحلول المتخصصة، **كوريا**
- شركة إيه بي أم لتشغيل الموانئ، **ليبيريا**
- شركة إيه بي آكيما، **ليتوانيا**
- شركة هايكوم لتصنيع السيارات، **ماليزيا**
- جمعية مصانع الجعة في مالي، **مالي**
- شركة بوست المحدودة، **موريشيوس**
- شركة مطار موريشيوس المحدودة، **موريشيوس**
- ويب هيلب، **المغرب**
- شركة سيتيل، **المغرب**
- شركة التوظيف والخدمات، **ناميبيا**
- باصات نيوزيلاندا، **نيوزيلندا**
- شركة أتش & أم، **نيوزيلندا**
- شركة سيندي إنجرو للتعدين، **باكستان**
- شركة ملابس الدنيم، **باكستان**
- مؤسسة تساي **باراغواي**
- شركة آنهايزر-بوش إن بيف، **بيرو**
- شركة هاينز-جلاس، **بيرو**
- شركة سوفت تاتش للتطوير، **الفيليبين**
- أمازون، **بولندا**
- شركة أوبفيلد، **البرتغال**
- منتجع هابيماغ، **البرتغال**
- فيات بلواستك، **صربيا**
- بلدية ستيف تسويت المحلية، **جنوب أفريقيا**
- مجموعة OVK، **جنوب أفريقيا**
- راند واتر، **جنوب أفريقيا**
- جامعة رودس، **جنوب أفريقيا**
- مجموعة كلوفر أس.إيه، **جنوب أفريقيا**
- طيران إيزي جيت، **إسبانيا**
- شركة سالكمب، **تركيا**
- شركة فاربلاس لتصنيع السيارات إيه.ش، **تركيا**
- مصنع إيه.أس.دي لامينات، **تركيا**
- شركة P&O، **المملكة المتحدة**
- شركة موانئ دبي العالمية، **الإمارات العربية المتحدة**
- تكتل لوكزوتيكا، **الولايات المتحدة الأمريكية**
- كوكا كولا، **أوروغواي**
- إياماك، **أوروغواي**
- شركة آفروشين سميلتنغ، **زمبابوي**

هذه الشركات التي انتهكت حقوق العمال، يرتبط اسمها بانتهاك حقوق العمال، أو بفشلها في الاستفادة من نفوذها لمعالجة الانتهاكات الواقعة على حقوق العمال.

لدى الشركات التزام باحترام حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا، بما في ذلك حقوق العمل الجماعية، وتجنب الإجراءات التي تقوض أو تثبط ممارسة العمال لهذه الحقوق. يُمكن القراءة عن هذه الانتهاكات على الرابط

www.globalrightsindex.org

تصنيفات عام 2022

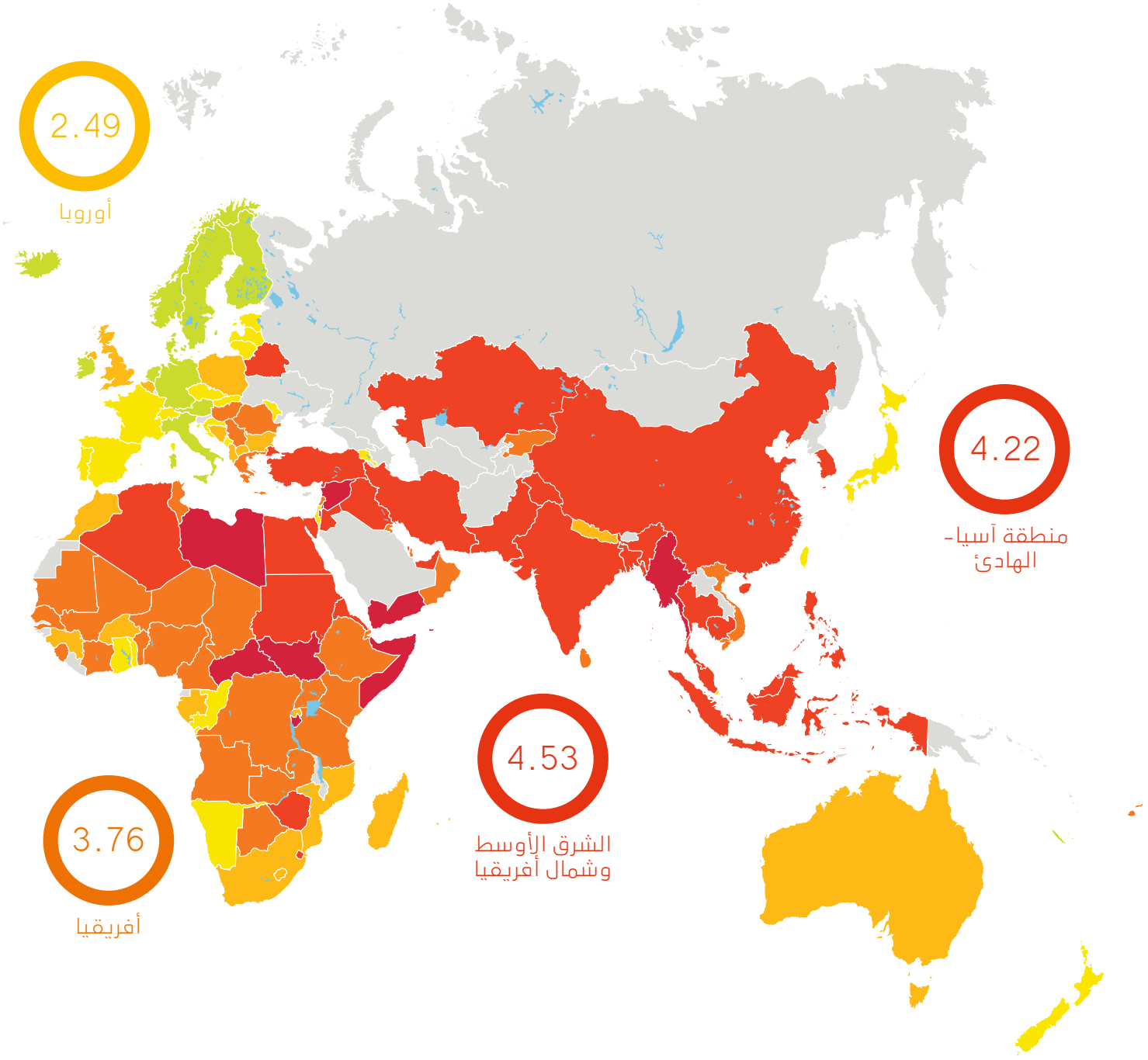

5+	لا ضمانة للحقوق بسبب انهيار سيادة القانون
5	لا ضمانة للحقوق
4	انتهاكات ممنهجة للحقوق
3	انتهاكات منتظمة للحقوق
2	انتهاكات متكررة للحقوق
1	انتهاكات متفرقة للحقوق
	لا توجد بيانات

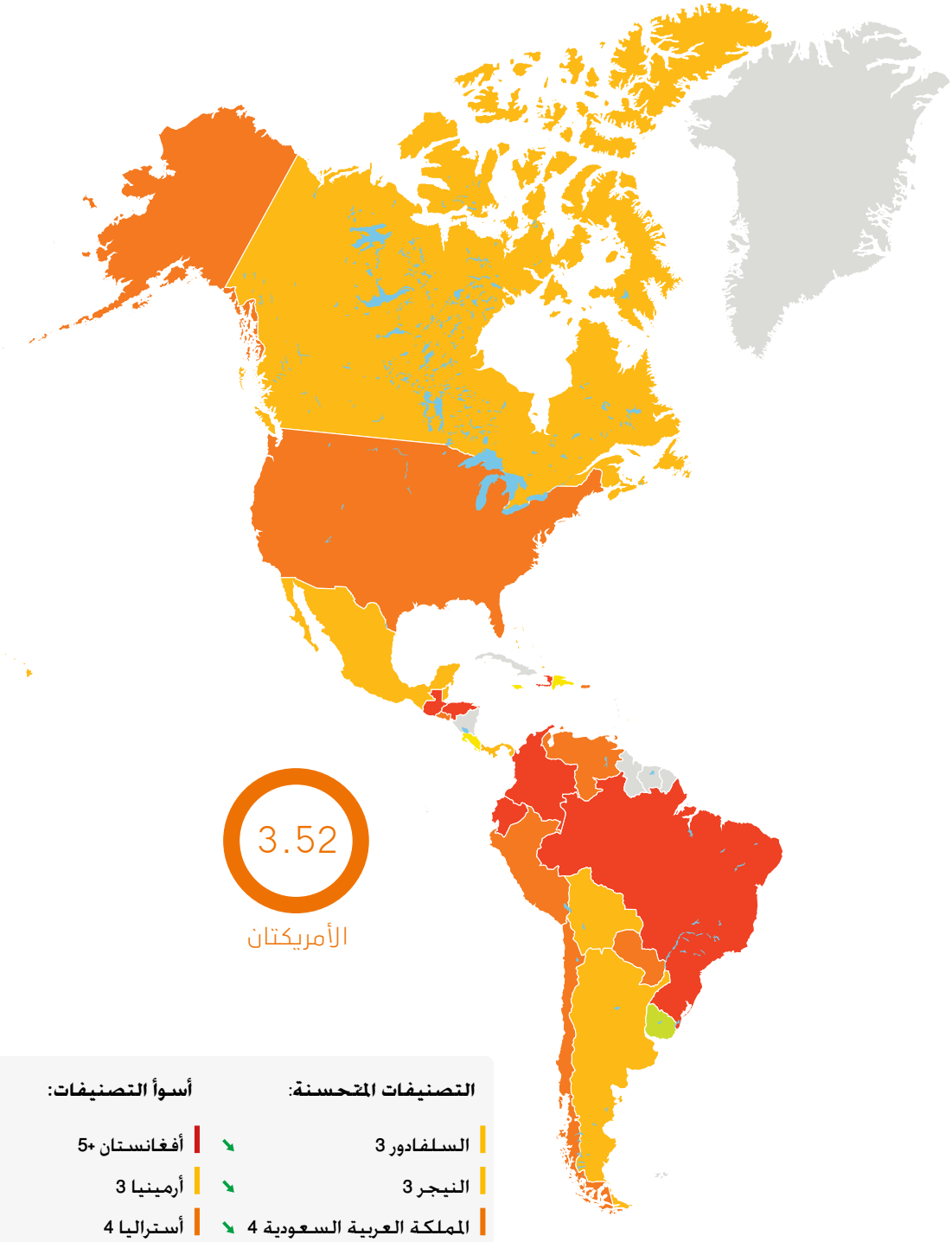

التصنيفات المتحسنة:

- السلفادور 3 ↘
- النيجر 3 ↘
- المملكة العربية السعودية 4 ↘

أسوأ التصنيفات:

- أفغانستان +5 ↗
- أرمينيا 3 ↗
- أستراليا 4 ↗
- بوركينا فاسو 4 ↗
- غينيا 4 ↗
- جامايكا 3 ↗
- ليسوتو 4 ↗
- هولندا 2 ↗
- تونس 5 ↗
- أوروغواي 2 ↗

تصنيف +5
لا ضمانة للحقوق بسبب انهيار سيادة القانون

- أفغانستان ↗
- بوروندي
- جمهورية أفريقيا الوسطى
- ليبيا
- **ميانمار**
- فلسطين
- الصومال
- جنوب السودان
- سوريا
- اليمن

تصنيف 5
حيث لا ضمانة للحقوق

- الجزائر
- البحرين
- **بنغلاديش**
- **بيلاروس**
- **البرازيل**
- كمبوديا
- الصين
- **كولومبيا**
- الإكوادور
- **مصر**
- إريتريا
- **إسواتيني**
- **غواتيمالا**
- هايتي
- هندوراس
- هوغ كوغ
- الهند
- إندونيسيا
- إيران
- العراق
- الأردن
- كازاخستان
- كوريا (جمهورية)
- الكويت
- لاوس
- ماليزيا
- باكستان
- **الفلبين**
- السودان
- تايلاند
- تونس ↗
- **تركيا**
- الإمارات العربية المتحدة
- زمبابوي

تصنيف 4
حيث يوجد انتهاكات ممنهجة للحقوق

- أنغولا
- أستراليا ↗
- بنين
- بوتسوانا
- بوركينا فاسو ↗
- الكاميرون
- تشاد
- شيلي
- الكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)
- ساحل العاج
- جيبوتي
- إثيوبيا
- فيجي
- اليونان
- غينيا ↗
- هنغاريا
- كينيا
- قيرغيزستان
- لبنان
- ليسوتو ↗
- مالي
- موريتانيا
- نيجيريا
- عُمان
- بيرو
- قطر
- رومانيا
- المملكة العربية السعودية ↘
- السنغال
- صربيا
- سيراليون
- سريلانكا
- تنزانيا ↗
- ترينيداد وتوباغو
- أوغندا
- الولايات المتحدة الأمريكية
- فنزويلا
- فيتنام
- زامبيا

تصنيف 3
حيث يوجد انتهاكات منتظمة للحقوق

- ألبانيا
- الأرجنتين
- أرمينيا ↗
- جزر البهاما
- بلجيكا
- بليز
- بوليفيا
- البوسنة والهرسك
- بلغاريا
- كندا
- السلفادور ↘
- غابون
- جورجيا
- جامايكا ↗
- ليبيريا
- مدغشقر
- موريشيوس
- المكسيك
- المغرب
- موزمبيق
- نيبال
- النيجر ↘
- مقدونيا الشمالية
- بنما
- باراغواي
- بولندا
- رواندا
- جنوب أفريقيا
- المملكة المتحدة

تصنيف 2
حيث تُوجد انتهاكات متكررة للحقوق

- بربادوس
- الكونغو (جمهورية)
- كوستاريكا
- كرواتيا
- الجمهورية التشيكية
- جمهورية الدومينيكان
- إستونيا
- فرنسا
- غانا
- إسرائيل
- اليابان
- لاتفيا
- ليتوانيا
- مالاوي
- مولدوفا
- الجبل الأسود
- ناميبيا
- هولندا ↗
- نيوزيلندا
- البرتغال
- سنغافورة
- سلوفاكيا
- إسبانيا
- سويسرا
- تايوان
- توغو
- أوروغواي ↗

تصنيف 1
حيث تُوجد انتهاكات متفرقة للحقوق

- النمسا
- الدانمرك
- فنلندا
- ألمانيا
- آيسلندا
- أيرلندا
- إيطاليا
- النرويج
- السويد

مقارنةً بنتائج عام 2021:

- لا تغيير أو جديد في 2022
- ↗ أسوأ التصنيفات
- ↘ التصنيفات المُتحسنة

الدول المكتوبة بالخط **العريض** تُمثل أسوأ عشر دول للعاملين عام 2022.

أسوأ منطقة في العالم

المنطقة		2022	المقياس	
الشرق أوسط وشمال أفريقيا	19 دولة	**4.53**	من (4) حيث تُوجد انتهاكات منهجة للحقوق إلى (5) حيث لا ضمانة للحقوق	
منطقة آسيا-الهادئ	23 دولة	**4.22**	من (4) حيث تُوجد انتهاكات منهجة للحقوق إلى (5) حيث لا ضمانة للحقوق	
أفريقيا	42 دولة	**3.76**	من (3) حيث تُوجد انتهاكات مُنتظمة للحقوق إلى (4) حيث تُوجد انتهاكات منهجة للحقوق	
الأمريكتان	25 دولة	**3.52**	من (3) حيث تُوجد انتهاكات مُنتظمة للحقوق إلى (4) حيث تُوجد انتهاكات منهجة للحقوق	
أوروبا	39 دولة	**2.49**	من (2) حيث تُوجد انتهاكات متكررة للحقوق إلى (3) حيث تُوجد انتهاكات مُنتظمة للحقوق	

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أسوأ منطقة بالنسبة للأفراد العاملين

في عام 2022، استمرت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) في كونها أسوأ منطقة في العالم من حيث حقوق العمال، بمتوسط تصنيف يُعادل 4.53.

لا تزال **ليبيا وفلسطين وسوريا واليمن** تعاني تحت وطأة النزاعات، وتسحق بشدة الحريات الأساسية وحقوق العمال. رغم الجهود المبذولة في عديد من **دول الخليج**، بما يشمل **قطر والمملكة العربية السعودية**، لإنهاء نظام الكفالة، ظل العمال المهاجرون، الذين يمثلون غالبية السكان العاملين في المنطقة، معرضين لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، لا سيما في **الإمارات العربية المتحدة**. في **تونس**، قُوضت الديمقراطية بصورة خطيرة، وتعرضت حريات العمال المدنية للخطر بقيام الرئيس قيس سعيد بحل البرلمان والاضطلاع مباشرةً بالسلطة.

عمال ينظفون متحف المستقبل في دبي، الإمارات العربية المتحدة. يعاني العمال المهاجرون في هذا البلد من انتهاكات جسيمة ومتكررة في العمل.

المصدر: كريم صاحب / وكالة فرانس برس

الحق في الإضراب
95% من الدول انتهكت الحق في الإضراب.

الحق في إنشاء نقابة عمالية والانضمام إليها

100% من الدول استثنت العمال من حقهم في إنشاء النقابات العمالية والانضمام إليها.

الحق في إقامة أنشطة نقابية
100% من الدول أعاقت تسجيل النقابات.

هجمات عنيفة على العمال
تعرض العمال للعنف في ثماني دول.

جرائم القتل
قُتل العمال في العراق.

الحق في المفاوضة الجماعية
100% من الدول انتهكت الحق في المفاوضة الجماعية.

الحق في العدالة
في 79% من الدول، لا يمكن للعمال اللجوء إلى القضاء أو إن حقهم في ذلك مُقيد.

الحق في الحريات المدنية
احتُجز العمال أو اعتُقلوا في تسع دول.

الحق في حرية التعبير والتجمع
84% من الدول قيدت حرية التعبير عن الرأي والتجمع.

منطقة آسيا-الهادئ

منطقة آسيا والمحيط الهادئ تُعتبر ثاني أسوأ منطقة في العالم من حيث حقوق العمال. شهدت المنطقة زيادة في متوسط تصنيفها من 4.17 وحتى 4.22، لتقع في منطقة وسطى بين وجود انتهاكات ممنهجة للحقوق وانعدام الضمانة للحقوق.

تميز عام 2022 بلجوء الشرطة إلى وحشية مفرطة لقمع الإضرابات، لا سيما في **بنغلاديش والهند** حيث قُتل العمال المضربون، وفي **باكستان** حيث استُخدم العنف ضد العمال. في **هونغ كونغ** قامت السلطات بإسكات نقابات العمال والمنظمات المؤيدة للديمقراطية. استمرت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بلا هوادة في **ميانمار**. في **الفلبين**، عاش النقابيون والعمال في خوف من الهجمات العنيفة والاعتقالات التعسفية.

في **الصين**، بات الأويغور والكازاخيون وغيرهم من المسلمين التُرك هدفًا لاضطهاد واحتجاز جماعي قاسٍ من قبل السلطات التي، بين عددٍ من الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، أجبرتهم على العمل القسري لاستمرار التوريد في صناعة الملبوسات. تعرض أفراد هذه المجتمعات المضطهدة لأقسى انتهاكات الحريات المدنية، وشهدوا حرمانهم من امتلاك صوت جماعي والاعتقال التعسفي.

في هونغ كونغ، قامت السلطات بإسكات النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني من خلال إجبارها على التفكك بعد حملة من القمع.

المصدر: إسحق لورَنس / وكالة فرانس برس

في لمحة

الحق في الإضراب
87% من الدول انتهكت الحق في الإضراب.

الحق في المفاوضة الجماعية
83% من الدول انتهكت الحق في المفاوضة الجماعية.

الحق في إنشاء نقابة عمالية والانضمام إليها
87% من الدول استثنت العمال من حقهم في إنشاء النقابات العمالية والانضمام إليها.

الحق في العدالة
في 70% من الدول، لا يمكن للعمال اللجوء إلى القضاء أو إن حقهم في ذلك مُقيد.

الحق في إقامة أنشطة نقابية
91% من الدول أعاقت تسجيل النقابات.

الحق في الحريات المدنية
اعتُقل العمال واحتجزوا في 19 دولة.

هجمات عنيفة على العمال
تعرض العمال للعنف في 10 دول.

الحق في حرية التعبير والتجمع
61% من الدول قيدت حرية التعبير عن الرأي والتجمع.

جرائم القتل
قُتل العمال في بنغلادش والهند وميانمار والفلبين.

أفريقيا

لا تزال **بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وجنوب السودان** تعاني من نزاعات داخلية، ما زاد من تدهور الوضع الإنساني وحرمان الملايين من الحماية الأساسية.

كما شهد العام سلسلة من الانقلابات في **بوركينا فاسو وتشاد وغينيا ومالي والسودان**، والتي حدت بشدة من الامتيازات والحريات المدنية للعمال، مثل الحق في التجمع السلمي وإمكانية اللجوء إلى القضاء.

خرج الناس في بوركينا فاسو إلى الشوارع لمعارضة الانقلاب العسكري في يناير 2022. ومنذ ذلك الحين مُنعت النقابات من تنظيم حركات جماعية.

المصدر: لامبرت ويدراوجو / وكالة الأناضول عبر وكالة فرانس برس

الحق في الإضراب
95% من الدول انتهكت الحق في الإضراب.

الحق في المفاوضة الجماعية
93% من الدول انتهكت الحق في المفاوضة الجماعية.

الحق في إنشاء نقابة عمالية والانضمام إليها
95% من الدول استثنت العمال من حقهم في إنشاء النقابات العمالية والانضمام إليها.

الحق في العدالة
في 90% من الدول لا يمكن للعمال اللجوء إلى القضاء أو إن حقهم في ذلك مُقيد.

الحق في إقامة أنشطة نقابية
79% من الدول أعاقت تسجيل النقابات.

الحق في الحريات المدنية
اعتُقل العمال واحتجزوا في 15 دولة.

هجمات عنيفة على العمال
تعرض العمال للعنف في 13 دولة.

الحق في حرية التعبير والتجمع
45% من الدول قيدت حرية التعبير عن الرأي والتجمع.

جرائم القتل
قُتل العمال في إسواتيني وليسوتو وجنوب أفريقيا.

الأمريكتان

تدهور وضع العمال في الأمريكتين عام 2022، حيث ارتفع التصنيف من 3.48 إلى 3.52، لتقع في منطقة وسطى بين وجود انتهاكات منتظمة للحقوق وانتهاكات ممنهجة للحقوق. في العديد من الدول، بما في ذلك **الأرجنتين وكولومبيا والإكوادور وغواتيمالا والهندوراس**، تعرض النقابيون والعمال لهجمات عنيفة.

في هندوراس، تعرض العاملون لهجمات عنيفة مع تدهور وضع العمال في جميع أنحاء الأمريكتين.

المصدر: أورلاندو سييرا / وكالة فرانس برس

في لمحة

الحق في الإضراب
92% من الدول انتهكت الحق في الإضراب.

الحق في المفاوضة الجماعية
76% من الدول انتهكت الحق في المفاوضة الجماعية.

الحق في إنشاء نقابة عمالية والانضمام إليها
76% من الدول استثنت العمال من حقهم في إنشاء النقابات العمالية والانضمام إليها.

الحق في العدالة
في 77% من الدول لا حق للعمال في اللجوء إلى القضاء أو إن حقهم في ذلك مُقيد.

الحق في إقامة أنشطة نقابية
88% من الدول أعاقت تسجيل النقابات.

الحق في الحريات المدنية
اعتُقل العمال واحتجزوا في 13 دولة.

هجمات عنيفة على العمال
تعرض العمال للعنف في تسع دول.

الحق في حرية التعبير والتجمع
24% من الدول قيدت حرية التعبير عن الرأي والتجمع.

جرائم القتل
قُتل العمال في كولومبيا والإكوادور وغواتيمالا وهايتي.

أوروبا

في أوروبا، بلغ متوسط التصنيف الإقليمي 2.49، ليقع في منطقة وسطى بين (2) حيث توجد انتهاكات متكررة و(3) حيث توجد انتهاكات منتظمة. سُحقت حقوق التفاوض الجماعي بشدة في معظم الدول، في وقت ما زالت فيه الحركات النقابية المستقلة في دول أوروبا الشرقية عرضة لقمع شديد. أظهر عدد البلدان التي تعرض فيها العمال لهجمات عنيفة زيادة ملحوظة من 12 في المائة إلى 26 في المائة من مجموع الدول. مع تخفيف القيود المفروضة للسيطرة على جائحة كوفيد19-، انخفضت القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع من 22 في المائة من مجموع الدول عام 2021 إلى 15 في المائة عام 2022. وبسبب الصراع الجاري، لم تُدرج كلا روسيا وأوكرانيا في مؤشر الحقوق العالمية لعام 2022.

في مارس 2022، أقالت شركة عبارات P&O المملوكة لشركة موانئ دبي العالمية 800 موظفاً لاستبدالهم بموظفي وكالة يتقاضون أجورًا أقل من الحد الأدنى للأجور.

المصدر: هولي آدامز / وكالة فرانس برس

الحق في الإضراب
72% من الدول انتهكت الحق في الإضراب.

الحق في إنشاء نقابة عمالية والانضمام إليها
41% من الدول استثنت العمال من حقهم في إنشاء النقابات العمالية والانضمام إليها.

الحق في إقامة أنشطة نقابية
38% من الدول أعاقت تسجيل النقابات.

هجمات عنيفة على العمال
تعرض العمال للعنف في 10 دول.

جرائم القتل
قُتل العمال في إيطاليا.

الحق في المفاوضة الجماعية
54% من الدول انتهكت الحق في المفاوضة الجماعية.

الحق في العدالة
في 32% من الدول، لا يمكن للعمال اللجوء إلى القضاء أو إن حقهم في ذلك مُقيد.

الحق في الحريات المدنية
اعتُقل العمال واحتجزوا في 13 دولة.

الحق في حرية التعبير والتجمع
15% من الدول قيدت حرية التعبير عن الرأي والتجمع.

الاتجاهات السائدة على مدار تسع سنوات: التصنيفات الإقليمية

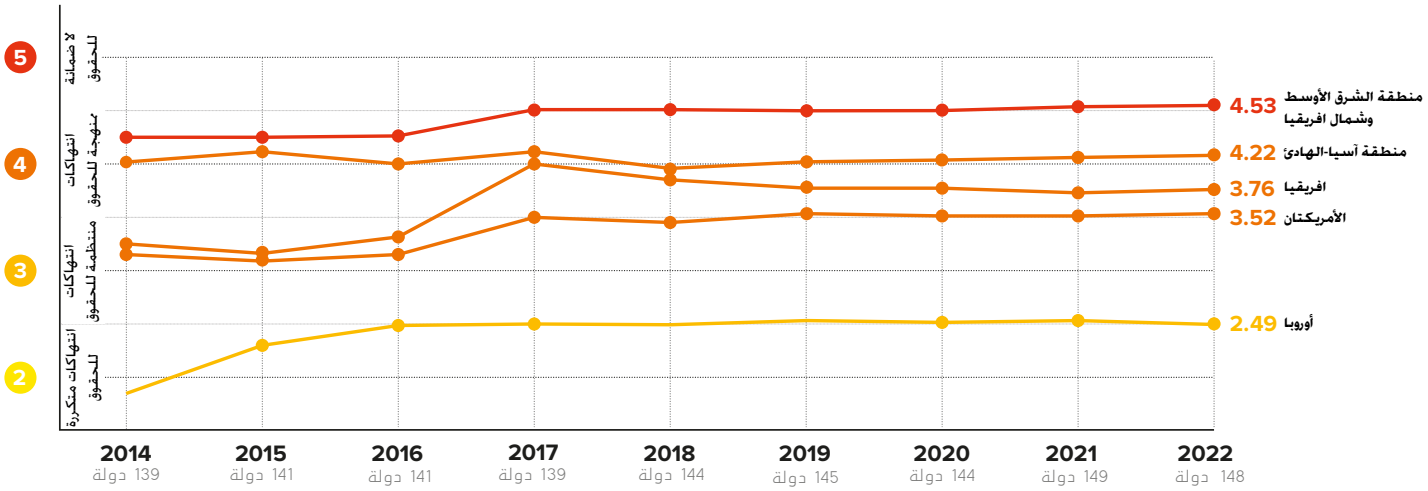

أسوأ عشر دول في العالم بالنسبة للعمال

بنغلاديش

- قوانين رجعية
- عقبات مفروضة على إنشاء النقابات
- عنف الشرطة

استمر التضييق الشديد على حقوق العمال في بنغلاديش. في قطاع الملابس، أكبر الصناعات في البلاد، والتي توفر العمل لأكثر من 4.5 مليون عامل، عُرقلت محاولات إنشاء نقابات بقسوة بينما قوبلت الإضرابات بوحشية شديدة من قبل الشرطة الصناعية، التي أطلقت الذخيرة الحية واستخدمت الهراوات والغاز المسيل للدموع لتفريق العمال. قُتل ما لا يقل عن ستة عمال برصاص الشرطة أثناء الإضرابات بينما أصيب كثيرون بجراحٍ خطيرة.

كما تعرض العمال في بنغلادش لفصل جماعي ومحاكمات جنائية لممارستهم حقهم في الاحتجاج السلمي. كما أحبطت السلطات إنشاء النقابات عبر فرض عملية مرهقة للغاية لتسجيل إحداها.

هجمات عنيفة على العمال

قُتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص وجُرح العشرات في 17 أبريل 2021 بعد أن فتحت الشرطة النار على حشد من العمال المحتجين للمطالبة بدفع الأجور المُستحقة وزيادة الأجور في محطة أس أس للطاقة، وهي موقع بناء لمحطة تعمل بالفحم جنوب شرق مدينة شاتوغرام. جاء احتجاج العمال من أجل الأجور المُستحقة، والتقليل غير المُبرمج لساعات عملهم، وتحديد عطلة شهر رمضان وتقليل ساعات العمل خلال العيد الديني.

التدخل في الأنشطة النقابية

في 24 سبتمبر 2021، كان مقررًا عقدُ اجتماع في مكتب **الاتحاد البنغلادشي المستقل لعمال الملابس** (BIGUF) في شاتوغرام لتشكيل لجنة إقليمية للمجلس الصناعي البنغلادشي (IBC). لكن مكالمة هاتفية من الشرطة إلى النائب الأول لرئيس المجلس الصناعي البنغلادشي، صلاح الدين شابون، أوقفت ذلك. وقد تقرر عقد اجتماع آخر في منطقة مختلفة في اليوم التالي. لكن مجددًا، اتصلت الشرطة بنائب الرئيس لتعلن عدم إمكانية عقد الاجتماع هناك أيضًا.

وفي محاولة ثالثة، قرر المجلس الصناعي البغلادشي عقد الاجتماع في مكتب آخر تابع لنقابة منتسبة، هي جمعية عمال النسيج والملابس البنغلادشية (BTGWL). حيث وصل قادة المجلس الصناعي البنغلادشي، قام ضباط الشرطة، بعضهم يرتدي الملابس المدنية، بإغلاق البوابة دون أن يسمحوا لأي شخص بالدخول.

الملاحقة الجنائية للنقابيين

في 6 أغسطس 2021، حررت الشرطة الصناعية البنغلاديشة دعوى جنائية ضد **بابُل أكتر**، الأمين العام لاتحاد عمال الملابس والصناعة البنغلادشي (BGIWF)، و24 من قادة وأعضاء النقابات فيما يتعلق بالحوادث التي وقعت في **مصنعي كروسلاين ذي المسؤولية الخاصة المحدودة وكروسلاين نِت فابركس ذي المسؤولية الخاصة المحدودة**. كما رفعت إدارة المصنع قضية جنائية ضد عمالها. تم تقديم هذه الشكاوى الجنائية بعد أن شكل عمال المصنع نقابتين في مصانعهم المعنية وقدموا طلبات تسجيل لدى مديرية العمل في مارس 2021.

بيلاروسيا

- قوانين جنائية قمعية
- اعتقالات جماعية لقادة نقابات العمال
- التصفية القسرية للنقابات

منذ الانتخابات الرئاسية المزورة في أغسطس 2020 والقمع الشديد للاحتجاجات الديمقراطية، ضاعفت الحكومة البيلاروسية باستمرار من الضغط على النقابات العمالية المستقلة، وشنت مداهمات على مكاتب النقابات ومنازل النقابيين واعتقلت قادة وأعضاء النقابات. صُفيت النقابات والجمعيات الأخرى بالقوة بناء على طلب السلطات. أُدرج تشريع جديد لمعاقبة المظاهرات غير المصرح بها بفرض السجن مدةً تصل إلى ثلاث سنوات، وبولغ في إغلاق الفضاء الديمقراطي في البلاد. إضافة إلى ذلك، واصلت السلطات رفض تسجيل النقابات المستقلة.

اعتقالات مُستهدِفة لقادة النقابات

صباح 21 سبتمبر 2021، فتشت الإدارات المسؤولة عن إنفاذ القانون شقة **فوليا بريتسيكافا**، القائدة المحلية للمنظمة النقابية الأولية **لنقابة عمال بيلاروسيا المستقلة** (BITU) في مصفاة نفط نافتان JSC. استولي على جهاز الكمبيوتر الخاص بها كما جرى القبض عليها واحتجازها. واعتُقل عضوان آخران من أعضاء نقابة عمال بيلاروسيا المستقلة، هما **أندريه بيريزوفسكي** و**رومان شكودين**، واحتُجزا لمدة سبعة و15 يومًا، بالتعاقب. احتجزت الشرطة في شركة غرودنو أزوت، نائب رئيس نقابة عمال بيلاروسيا المستقلة المحلية **فاليانسين سيرانوفيتش**، وأعضاء النقابة **أندريه بايريلا**، **فلاديمير زوروكا**، **غريغوري روبان**، **دمتري إليوشينكو** و**أليكسي سيدر**.

في مدينة جلوبين، أُلقي القبض على **أليكساندر شاشنيكوف**، أمين صندوق الفرع الرئيسي لنقابة عمال بيلاروسيا المستقلة في مصنع بيلاروسيا للمعادن BMZ، وذلك في 17 سبتمبر 2021 ليُحتجز بشكل تعسفي. وطِبقًا لزوجته، فقد اختفى في منتصف سبتمبر وعُرف مكان تواجده بعد أسبوع. اعتُقل رئيس نقابة عمال بيلاروسيا المستقلة **مكسيم بازنياكوف** في 17 سبتمبر، لكن أُطلق سراحه لاحقًا مع تغريمه 350 دولارًا أمريكيًا بسبب منشور على وسائل التواصل الاجتماعي يعود إلى 2020، يعرض فيه مجموعة موسيقية بيلاروسية، وصفتها السلطات لاحقًا بأنها متطرفة.

اقتحام الشرطة لمكاتب النقابات واعتقال النقابيين

بعد ظهر 24 فبراير 2022، اقتحم مجهولون يرتدون ملابس مدنية مكتب **النقابة الحرة لعمال المعادن** (SPM) دون تقديم أية وثائق. وفتشوا المكتب، وصادروا المعدات المكتبية والهواتف المحمولة من إدارة المكتب والموظفين. واعتُقل **ألكسندر يفدوكيمتشيك**، نائب رئيس SPM، واقتيد إلى مكان مجهول. في وقت سابق من صباح ذلك اليوم، لم تتمكن اللجنة التنفيذية للكونجرس البيلاروسي للنقابات العمالية الديمقراطية BKDP، المركز النقابي الوطني وإحدى النقابات المنتسبة للـITUC، من الاتصال **بإيغور كومليك**، محامي النقابة الذي كُشف لاحقًا، أنه تعرض أيضًا للاعتقال قبل الإدارات المسؤولة عن إنفاذ القانون.

تشريع جديد لتجريم الاحتجاجات

في 8 يونيو 2021، وقع الرئيس ألكسندر لوكاشينكو قانونًا جديدًا يعاقب المتهمين بالمشاركة في مظاهرات غير مصرح بها بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. أولئك الذين تبينت مشاركتهم في "نشاط متطرف" أو روجوا له سيواجهون عقوبة تصل إلى السجن ست سنوات. لم يجري تعريف مفهوم "النشاط المتطرف" بوضوح في التشريع الجديد، ونشأ خوف من إمكانية استخدام الأحكام الجديدة لقمع أي معارضة. يتبع هذا القانون الجديد إلى القوانين التي سُنت في 24 مايو 2021 والتي تجعل الحصول على تصريح من السلطات لتنظيم التظاهرات الجماهيرية أمرًا إلزاميًا.

التصفية القسرية لنقابة عمالية

في 22 يوليو 2021، رفعت وزارة العدل البيلاروسية دعوى قضائية أمام المحكمة العليا لتصفية **نقابة الصحفيين البيلاروسيين** (BAJ). اتهمت الحكومة نقابة الصحفيين البيلاروسيين BAJ بانتهاك التشريعات الخاصة باتحادات العمال الوطنية. حصل طلب تصفية نقابة الصحفيين البيلاروسيين على الموافقة من قبل المحكمة العليا في 27 أغسطس 2021. كانت نقابة الصحفيين المنظمة التمثيلية المستقلة الوحيدة للصحفيين والعاملين في مجال الإعلام في بيلاروسيا وأحد أبرز المدافعين عن حرية التعبير في البلاد.

البرازيل

- الإجراءات التمييزية المناهضة للنقابات
- انتهاك الاتفاقات الجماعية

في 2022، استمر وضع العمال في البرازيل بالتدهور حيث تُنتهك حقوقهم الجماعية الأساسية بانتظام من قبل أصحاب العمل والسلطات. منذ اعتماد التشريع رقم 13467 عام 2017، انهار نظام التفاوض الجماعي بأكمله في البرازيل، مع انخفاض حاد بنسبة 45 في المائة في عدد الاتفاقات الجماعية المُبرمة. واجه العمال، خاصةً في قطاع الصحة وصناعة اللحوم، العواقب الوخيمة للإدارة المروعة لجائحة فيروس كورونا من قبل الرئيس بولسونارو، مع تدهور في ظروف العمل وضعف تدابير الصحة والسلامة.

الإجراءات التمييزية المناهضة للنقابات

في مايو 2021، فرض بنك **سانتاندر البرازيل** إنقاصًا بنسبة 55 في المائة لأجور 40 من قادة النقابات البنكية والعاملين بعد أن قدموا طعنًا قانونيًا ليُدفع لهم أجر مقابل ساعات العمل الإضافية. تساهم البرازيل في أكبر شريحة من الأرباح لشركة سانتاندر الإسبانية متعددة الجنسيات، ولكن، بدلاً من أن تدفع لهؤلاء العمال ما يستحقونه، قامت ذراع البنك البرازيلية بتخفيض رواتبهم واقتطاع أجورهم بأكثر من نصف قيمتها. في مواجهة هذا الإنقاص التعسفي، ذهب عمال البنك إلى المحكمة وتمكنوا من إصدار حكم أعاد لهم أجورهم ودرجة رواتبهم. ومع ذلك، تخلف سانتاندر البرازيل عن الامتثال للقرار رغم تكبده غرامات يومية جراء عدم انصياعه.

الإعلان بإن الإضراب غير قانوني

في 8 أكتوبر 2021، أضرب عمال مصنع **شيفروليه جنرال موتورز** في ساو كايتانو دو سول في البرازيل بعد انهيار المفاوضات مع صاحب العمل بشأن إحداث تعديلات على الأجور. بعد أن قررت النقابة البدء بالإضراب، عُقدت جلسة استماع في محكمة العمل الإقليمية. ومع ذلك، لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق. في 21 أكتوبر، أعلنت محكمة العمل الإقليمية أن الإضراب غير قانوني. قررت الجمعية النقابية الاستمرار في قضيتها. ولكن، بسبب الإجراءات القانونية المحتملة ضد المُضربين، اضطر العمال إلى استئناف العمل دون التوصل إلى حل لمطالبهم.

احتجت النقابات والحركات الاجتماعية في البرازيل على الإدارة المروعة لجائحة فيروس كورونا من قبل الحكومة. ازدادت ظروف العمال سوءًا حيث واجهوا العنف والقمع وانهيار المفاوضة الجماعية.

المصدر: إيفاريستو سا / وكالة فرانس برس

انتهاك المفاوضة الجماعية

في 2022، واصلت **نستله** استخدام الجائحة باعتبارها ذريعة لخفض الأجور والامتيازات. في مصنع الشوكولاتة التابع لها في فيلا فاليا في ولاية إسبيريتو سانتو، قررت الشركة من جانب واحد خفض الفائدة المُحصلة من قسائم الطعام إلى النصف، من 680 ريالًا برازيليًا إلى 350 ريالًا، بعد أن خفضت بالفعل حصة الأرباح المنقولة إلى العمال. بدأ إيقاف الإعانات الغذائية لأول مرة في ساو باولو، حيث تمتلك الشركة نصف قوتها العاملة. في 2019، فصلت الشركة أكثر من 200 عامل هناك، لكنها اضطرت إلى إعادتهم إلى وظائفهم بعد صدور أمر من المحكمة. لكن في المقابل، اضطرت النقابات إلى قبول اتفاقية تقلل من استحقاقات الموظفين، بما في ذلك قسائم الطعام. في مواجهة الارتفاع المطرد في البطالة، لم يكن أمام العمال من بديل سوى الرضوخ لظروف الشركة. تُعد البرازيل خامس أكبر سوق لشركة نستله، وعلى الرغم من الجائحة، استمرت الشركة في تسجيل زيادة في المبيعات.

كولومبيا

- القتل والإفلات من العقاب
- الاعتقالات التعسفية بحق النقابيين
- انتهاك النقابات والفصل من العمل

ظلت كولومبيا الدولة الأكثر دموية بالنسبة للعمال وأعضاء النقابات. شهدت الفترة 2021-2022 ثلاثة عشر اغتيالًا. وسُجلت ست محاولات قتل أخرى و99 تهديدًا بالقتل. ثمانية نقابيين اعتُقلوا بشكل تعسفي. ظلت معظم هذه الجرائم مُعلقة، حيث أخفقت الحكومة في التحقيق في القضايا. ظل النقابيون وعائلاتهم تحت تهديد مستمر لحياتهم دون توفير أي حماية كافية لهم.

كما أُعيقت أنشطة النقابات العمالية بسبب الانتهاك المُنتظم لأصحاب العمل في حق العمال في إنشاء النقابات والتخلص من ممثلي العمال من خلال الفصل المستهدف وعدم تجديد العقود.

قتلُ النقابيين

في صباح يوم 26 نوفمبر 2021، كان **كليميتو رينجيفو سالازار**، العامل الشعبي في **نقابة معلمي نارينيو** (SIMANA)، يؤدي واجباته معلمًا في مؤسسة سان فرانسيسكو دي أساسي مادريغال التعليمية، في بوليكاربا (مقاطعة نارينيو)، عندما اختطفه مجهولون من المدرسة، بحضور طلابه. عُثر على جثته هامدة في وقت لاحق بعد الظهر.

قتلُ النقابيين

في 14 مايو 2021، قُتل **فيليبي أندريس بيريز بيريز**، قائد نقابة **سيينالترايينال سيكسيونال إنفيغادو**، في ميديلين أثناء عودته من احتجاج نُظم في إطار الإضراب الوطني.

وتعد كولومبيا الدولة الأكثر فتكاً بين العمال وأعضاء النقابات بعد 13 عملية اغتيال، ولكن العاملين استمروا في معارضة أجندة الحكومة التي تمثل أقصى اليمين.

المصدر: خوان باربتو / وكالة فرانس برس

تهديدات النقابيين بالقتل

في فبراير 2022، حين نظم عمال كيرونسالود، وهي شركة منبثقة عن شركة **فريزينيوس** الألمانية متعددة الجنسيات قائمة في كولومبيا، نقابة عمالية وطلبوا البدء في مفاوضات جماعية، تلقى **جوليان بارا** و**كلوديا لوبيز** اثنين من قادتهم المنتخبين، تهديدات بالقتل. أوصلت كلوديا تفاصيل هذه التهديدات للشرطة المحلية، بينما أُجبر جوليان على الفرار من البلاد. ظلت الدعوات الدولية لفريزينيوس للتنديد العلني بهذه التهديدات طي الإهمال.

مصر

- قوانين قمعية
- محاكمة المضربين
- انتهاك النقابات والفصل من العمل

ظل العمال في مصر محرومين من حقوقهم وحرياتهم الأساسية في العمل، في الوقت الذي لا تزال فيه العديد من النقابات العمالية المستقلة تسعى لإعادة التسجيل بعد تصفيتها بصورة تعسفية في 2018. قُمعت الإضرابات بشكل ممنهج، واعتقلت قوات الشرطة العمال واحتجزتهم، وفي وقت لاحق فُصل المضربون من قبل أصحاب أعمالهم.

أُدرجت قوانين جديدة عام 2021 لزيادة تقييد حرية التعبير والتجمع. في 1 أغسطس 2021، وافق الرئيس السيسي على تشريع يسمح للإدارات العامة بفصل أي موظف حكومي يُشتبه في انتمائه إلى مجموعات مصنفة بوصفها "إرهابية" في مصر وكذلك أولئك الذين "يضرون بالخدمات العامة أو مصالح الدولة الاقتصادية". في 23 نوفمبر 2021، صادق السيسي على تعديلات تقنن وتثبت حالة الطوارئ الدائمة في مصر، ما يسمح بإحالة مزيد من المدنيين إلى المحاكم العسكرية وتقويض الضمانات الإضافية لمحاكمة عادلة.

التمييز ضد النقابات والتدخل في الأنشطة النقابية

في 11 مايو 2021، رفضت **شركة الإسكندرية للغزل والنسيج** السماح **لأشرف ناصف** رئيس اللجنة النقابية العمالية، **وفرج النجار** أمين صندوق اللجنة بدخول الشركة للتحدث إلى أعضائها. جاء ذلك في أعقاب حادثة وقعت في 4 مارس 2021 عندما نقلت الإدارة سبعة أعضاء من اللجنة النقابية للشركة من وظائفهم الفنية إلى الأمن الإداري بسبب أنشطتهم النقابية. أعضاء النقابات السبعة هم **فرج سعيد** نائب رئيس اللجنة النقابية؛ **محمود إبراهيم الجوهري** أمين صندوق اللجنة النقابية؛ محمد المصري عضو مجلس الإدارة؛ **محمد محمد إبراهيم** مساعد أمين الصندوق؛ **محمد يوسف** عضو مجلس الإدارة؛ **مجدي مرعي** عضو مجلس الإدارة؛ **وطارق بكر** عضو مجلس إدارة.

وتعد مصر من أسوأ الدول التي يُقمع فيها العمال المشاركون في الإضرابات بانتظام. ويُلقى القبض على العمال، ويقوم أصحاب العمل بفصل العمال المضربين من أعمالهم.

المصدر: محمود حفناوي

اعتقال النقابيين

اعتُقل **عبد الوهاب رضوان**، نائب رئيس **اللجنة النقابية لموظفي هيئة النقل العام**، في مايو 2021 بسبب نشاطه النقابي. في 2022، ما زال رضوان قيد الحبس الاحتياطي بانتظار النظر في قضيته. وقد وُجهت إليه تهمة "الانتماء إلى جماعة إرهابية وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي".

الفصل من العمل بسبب المشاركة في الإضراب

قامت **شركة لورد إنترناشونال**، وهي شركة لتصنيع شفرات الحلاقة، بفصل 64 عاملًا في الفترة من 1 أغسطس وحتى 12 سبتمبر 2021 بسبب قيامهم باتخاذ إجراء. شارك حوالي 2000 عامل في إضراب للمطالبة بالحد الأدنى للأجور والعقود الدائمة وزيادة في علاوات الورديات.

في المفاوضات التي توسط فيها ممثلو وزارة القوى العاملة، وافقت إدارة شركة لورد شفهيًا على رفع الحد الأدنى للأجور. أوقف العمال إضرابهم في 1 أغسطس، لكن الشركة مضت قدما في عمليات الفصل الجماعي وأحالت 84 عاملًا إلى التحقيق الداخلي، متهمةً إياهم بالمشاركة في إضراب غير قانوني، والتحريض على العنف، والتسبب في أضرار مادية ومعنوية جسيمة. أما الموظفون الذين سُمح لهم بالعودة إلى العمل فاقتُطع أجر خمسة أيام من رواتبهم. استجوبت الإدارة من يخضعون للتحقيق بعدائية حول هويات المحرضين المزعومين وهددتهم في حال عدم تعاونهم. أُجبر العمال على توقيع إنذارات محصلتها تسريحهم من العمل إذا كرروا عملًا مماثلًا في المستقبل.

إسواتيني – دخلت حديثًا

- انتهاك جسيم لحرية التجمع
- عنف الشرطة

انزلقت إسواتيني إلى دوامة من العنف والقمع حيث قوبلت الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية عام 2021 بوحشية شديدة من قبل الشرطة. قُتل ما لا يقل عن 72 متظاهراً على أيدي الشرطة والقوات الحكومية؛ وأصيب مئات آخرون واعتقل آخرون، بينما ظل بعضهم في عداد المفقودين. اختبأ بعض النشطاء وفر آخرون إلى المنفى.

قُيدت حريتا التعبير والتجمع بشكل كبير حيث قمعت الشرطة في وقت لاحق من العام مسيرات وإضرابات أخرى، مستخدمةً الذخيرة الحية والرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع والهراوات لتفريق المتظاهرين. قُتل ما لا يقل عن ثلاثة عمال بالرصاص بينما أصيب عدد أكبر بجروح خطيرة.

عنف الشرطة ضد العُمال المُضربين

قُتل سائق حافلة بالرصاص وأصيب آخر خلال اشتباكات مع الشرطة أثناء مشاركة السائقين في احتجاج على الأجور في بلدة مالكِرنز الصغيرة في 13 أكتوبر 2021. عطفًا على القتل، انضم عمال النقل إلى الاحتجاجات الأوسع في البلاد، مطالبين بإصلاحات ديمقراطية، وأغلقوا عديدًا من الطرق الرئيسة في جميع أنحاء البلاد. في اليوم التالي، أطلقت الشرطة النار وقتلت شخصًا عند أحد حواجز الطرق في بلدة مباكا. في 20 أكتوبر، شنت قوات الأمن حملة قمع على الاحتجاجات في مباباني ومانزيني، ما أسفر عن مقتل شخص وإصابة ما لا يقل عن 80 شخصًا، من بينهم 30 بطلق ناري. في اليوم التالي حظرت الحكومة جميع الاحتجاجات وأوقفت عمل منصة التواصل الاجتماعي فيسبوك.

حظر المسيرات

في ديسمبر 2021، حظر الأمير سيميلان، شقيق الملك مسواتي الثالث والقائم بأعمال وزير الإسكان واللواء في الجيش، جميع الاحتجاجات في البلاد وسط دعوات متزايدة للإصلاحات الديمقراطية. أمر الوزير الأمير سيميلان جميع المجالس البلدية بوقف إصدار تصاريح تسمح للمواطنين بالاحتجاج في المدن.

وينظم أعضاء النقابة احتجاجاً مؤيداً للديمقراطية في إسواتيني رغم القمع والوحشية من قبل الشرطة والقوات الحكومية مما يجعلها لأول مرة واحدة من أسوأ عشر دول بالنسبة للعمال.

المصدر: ميشيل سباتاري / وكالة فرانس برس

نتيجة لذلك، لم يُصرح **للجمعية الوطنية للمعلمين في سوازيلاند** (SNAT) بالسير في جميع أنحاء المدينة في 15 ديسمبر. كانوا قد خططوا لتقديم التماس للمطالبة بمراجعة الرواتب ووضع حد لإهانة القوى العاملة وتقريع النقابات.

غواتيمالا – دخلت حديثًا

- العنف ضد النقابيين
- مناخ من الخوف والإفلات من العقاب
- إقالات موجهة ضد النقابات

طالما عانت غواتيمالا من عنف مستشرٍ ضد العمال. ظل الانخراط في الأنشطة النقابية غاية في الخطورة وكثيراً ما أدى إلى جرائم وتهديدات بالقتل. ساد الإفلات من العقاب حيث تقاعست الحكومة عن توفير الحماية الكافية في الوقت المناسب للنقابيين الذين تلقوا تهديدات بالقتل. تقاعست الحكومة عن التحقيق في الجرائم المناهضة للنقابات ومقاضاة مرتكبيها.

علاوة على ذلك، لجأ أصحاب العمل إلى حدٍ كبير إلى ممارسات منتهكة للنقابات، مثل الفصل بإجراءات موجزة، للتحايل على تمثيل العمال والتفاوض الجماعي.

قتلُ النقابيين

في 7 مايو 2021، أصيبت **سينثيا ديل كارمن بينيدا إسترادا**، 35 عامًا، برصاصة قاتلة أمام منزلها في حي تشابارو زاكابا. كانت إسترادا مدرسةً في مدرسة ابتدائية وقائدةً لنقابة العاملين في مجال التعليم في غواتيمالا (STEG). لم تقدم النيابة العامة أي معلومات عن مرتكبي هذه الجريمة أو أسبابها.

العنف الجسدي ضد النقابيين

في 16 يونيو 2021، تعرض **إدغار أليخاندرو تالينتو وخايمي كول إيكال**، وهما عضوان في اتحاد شركة فريتولاي في غواتيمالا، لهجوم من قبل مهاجمين مجهولين. نجا خايمي دون أن يُصاب بأذًى، لكن إدغار أصيب بجروح بالغة ونقل إلى المستشفى.

دخلت غواتيمالا مؤخرًا في قائمة أسوأ عشر دول للعاملين حيث واجه العمال عنفًا مستشريًا بسبب الأنشطة النقابية.

المصدر: أورلاندو إسترادا / وكالة فرانس برس

إقالات موجهة ضد النقابات

في 17 سبتمبر 2021، قامت شركة ميناء سانتو توماس دي كاستيا بإقالة **فيكتور أوليفا، الأمين العام للنقابة العامة لعمال الموانئ (SINTRAGENPORT)؛ ماركوس إليو كاستيلانوس، الأمين العام المساعد**؛ واتهمهما **إدوين مارتينيز السكرتير المالي** بتعطيل الخدمات العامة بعد أن نظمت نقابتهما مظاهرة تندد بأعمال الفساد داخل الشركة.

ميانمار

- قمع وحشي للإضرابات والاحتجاجات
- اعتقالات تعسفية
- القتل

منذ الانقلاب العسكري في 1 فبراير 2021 والقمع الوحشي للاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية اللاحقة، استمرت انتهاكات حقوق الإنسان الممنهجة وواسعة الانتشار بقسوة في البلاد. في 2 مارس 2021، أعلن الجيش البورمي تاتماداو أن 16 منظمة عمالية تُعد غير قانونية. قُتل العمال والنقابيون بوحشية واعتقلوا بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات والإضرابات، ودوهمت أيضاً منازلهم وصودرت ممتلكاتهم. بحلول مارس 2022، قُتل ما لا يقل من 1,600 شخص على أيدي قوات الأمن والجهات التابعة لها، واحُتجز أيضاً أكثر من 12,500 شخص.

وُضعت جميع المناطق الصناعية في يانغون تحت الأحكام العرفية، ما يجعل مسألة تنظيم العمال صعبةً جدًا. فُككت آليات تسوية النزاع العمالي وحماية الأجور، ولم يجرِ الالتزام باتفاقيات التفاوض الجماعي.

اعتقالات النقابيين

في 15 أبريل 2021، انتشر حوالي 40 ضابطًا عسكريًا لاعتقال **مديرة نقابة التضامن العمالية في ميانمار** (STUM) **داو ميو آيي**. اتُهمت بموجب المادة 505A من قانون العقوبات بسبب مشاركتها في حركة العصيان المدني (CDM)، وقيادة الاحتجاجات، وتشجيع المدنيين وموظفي الخدمة المدنية للانضمام إلى حركة العصيان المدني CDM. تواجه الآن ما يصل إلى ثلاث سنوات في السجن. رُفض الإفراج عن داو ميو آيي بكفالة وظلت محتجزة وهي تعاني من مشاكل صحية حادة وإمكانية وصول محدودة للمرافق الصحية. في 4 يونيو 2021، أصدر التاتماداو أوامر اعتقال 28 من قادة وأعضاء اللجنة المركزية لاتحاد نقابات العمال في ميانمار (CTUM) بموجب المادة 124(A) من قانون العقوبات وأعلنوا أن جوازات سفرهم باطلة لمنعهم من أي سفر دولي.

استمرت انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع ممنهج في ميانمار منذ الانقلاب العسكري في 1 فبراير 2021، ما جعلها واحدة من أسوأ عشر دول بالنسبة للعاملين.

المصدر: *STR / AFP*

قتل النقابيين

بحلول منتصف سبتمبر 2021، قُتل على الأقل 27 نقابيًا خلال مشاركتهم في احتجاجات حركة العصيان المدني (CDM) ضد الحكم العسكري.

أصيب **زاو زاو هتوي**، البالغ من العمر 21 عامًا، والذي يعمل في صناعة الملابس في شركة صن تايم جاي سي كي (Suntime JCK) المحدودة وعضو في **نقابة التضامن العمالية** (STUM) في ميانمار، برصاصة في رأسه من قبل قوات الأمن في 14 مارس أثناء الاحتجاج في شوي بايي ثار. قُتل **تشان مياي كياو**، سائق شاحنة نفايات في منجم سينو هيدرو للنحاس، وعضو **اتحاد عمال التعدين في ميانمار** (MWFM)، بعد إطلاق الرصاص عليه عدة مرات على أيدي الجنود في 27 مارس في مظاهرة في مونيوا.

في 28-29 مارس، نصب الجيش كمينًا لمتظاهرين في المنطقة الصناعية في ساوث داجون، ما أسفر عن قتل **ناي لين زاو**، قائد نقابي في أي دي فيرنيتشر (AD Furniture) وعضو في **اتحاد نقابات عمال الصناعة الحرفية** (MICS-TUsF) في ميانمار.

الفلبين

- العنف والقتل
- الاعتقالات أثناء الإضرابات
- قمع الدولة

ظل العمال وممثلوهم في الفلبين عرضة بشكل خاص للهجمات العنيفة، والترهيب، والاعتقالات التعسفية. وضع الرئيس دويرتي النقابيين بشكل خاص تحت الرقابة والتهديد المباشر من قبل الشرطة والجيش، حيث شنوا مداهمات مستهدفة عليهم. قُتل أكثر من 50 نقابيًا منذ تولي الرئيس دويرتي السلطة في 2016.

تجريم الإضرابات

اعتُقل أربعة وأربعون موظفًا في شركة **سوفت تاتش للتطوير** لصناعة الباستا في 15 ديسمبر 2021 بسبب الإضراب عن العمل. اتهموا بالتجمع غير القانوني، وعصيان شخص في السلطة، و"إثارة الذعر وفضيحة" ثم أُطلق سراحهم بعد 36 ساعة. بانتظار مزيد من التحقيق. أكدت الشركة أن الموظفين ممنوعون من تشكيل نقابة لأن صاحب العمل هو وكالة القوى العاملة التي قامت بتوظيفهم. انطلق الإضراب بعد أن علم الموظفون أنهم سوف يُسرحون من العمل في 24 ديسمبر. قُمع الإضراب بوحشية من قبل الشرطة باستخدام خراطيم المياه والهراوات. وقامت الشرطة بسحب المضربين إلى سيارة الشرطة.

ترهيب النقابيين

في 2 نوفمبر 2021، ذهب أشخاص يزعمون أنهم أعضاء في إدارة شرطة مدينة كويزون إلى المكتب الوطني **لسينترو إن جي إم جي أي ناجكاكايسا في بروجرسيبونغ مانجاجاوا** (SENTRO) في مانيلا، للتحقيق المفترض في نزاع عمالي يتعلق بالنقابة المنتسبة لها، اتحاد وتعاون نقابات صناعة الكولا والمشروبات والصناعات المرتبطة بها (FCCU). يشارك اتحاد FCCU في نزاع عمالي في **كوكا كولا** الفلبين للمساومة حول الأجور المتعثرة وفي حملة وطنية لإعادة قادة النقابات الذين جرى إقصائهم من العمل بشكل غير عادل.

لا يملك أعضاء إدارة شرطة مدينة كويزون أي وثائق قانونية تحدد المهمة التي فُوضوا بها أو الغرض من الزيارة. لقد طلبوا بشكل متكرر معلومات متعلقة بمكتب سينترو SENTRO، والنقابات الأخرى الموجودة هناك، وأنشطتها. وذهب أعضاء الشرطة المزعومون إلى مقر مجمع النقابات العمالية في الفلبين (TUCP) في مدينة كويزون. وقاموا بالاستفسار عن تحالف عمال ناجكايسا، الذي تعتبر سينترو SENTROجزءاً منه.

وتعد الفلبين من أسوأ الدول التي يقتل فيها العمال أكثر من 50 نقابيا منذ تولى الرئيس دوتيرت السلطة عام 2016.

المصدر: تيد ألجيبي / وكالة فرانس برس

قتلُ النقابيين

قُتل القائد النقابي **داندي ميغيل**، رئيس حركة الأول من مايو العمالية (PAMANTIK-Kilusang Mayo Uno (KMU)، البالغ من العمر خمسة وثلاثين عامًا، في 28 مارس 2021، بينما كان في طريقه إلى منزله في كالامبا على متن دراجته النارية. وكان داندي ميغيل أيضًا رئيس قوة عمال فوجي إلكتريك المتحدة (Lakas ng Nagkakaisang Manggagawa ng Fuji Electric)، وعضوًا في المجلس الوطني للـ(KMU). قُتل داندي ميغيل بعد إطلاق الرصاص عليه ثماني مرات من قبل قتلة مجهولين. قبل وقت قليل من مقتله، تقدم داندي ميغيل بشكوى للجنة حقوق الإنسان بشأن عمليات القتل خارج نطاق القضاء لتسعة نشطاء عماليين ومنظمات غير حكومية في 7 مارس، الذي يطلق عليه أيضاً الأحد الدامي في كالابارزون. وقعت أحداث يوم الأحد الدامي بعد دعوة الرئيس دوتيرتي لقوات الأمن علانية إلى قتل الشيوعيين إذا كانوا يحملون أسلحة.

تركيا

- قمع الإضرابات
- اعتقالات النقابيين
- انتهاك النقابات المنهج

في عام 2022، استمر إنكار حريات وحقوق العمال بقسوة، بما يشتمل على قمع الشرطة للاحتجاجات. اعتُقل قادة النقابات بشكل تعسفي ودوهمت منازلهم. في يوم مايو 2021، اعتُقل 212 متظاهرًا في إسطنبول بعد محاولتهم تنظيم احتجاج لتحدي إجراءات الحظر الحكومية التي فُرضت بسبب فيروس كورونا.

إضافةً إلى ذلك، استمر أصحاب العمل في الانخراط بانتهاك منهج للنقابات من خلال فصلٍ منهجيٍ للعمال الذين يحاولون التنظيم.

القمع العنيف للإضرابات

في الأيام المبكرة من يناير 2022، طالب عمال **مصنع فاربلاس أوتوميتيف** في مقاطعة كوكايلي بزيادة في الأجر. نظرًا لعدم كفاية عرض زيادة الراتب المُقدم في 19 يناير، توقف العمال العمل في المصنع احتجاجًا على ذلك، وبدأ صاحب العمل بالتفاوض مع نقابة عمال المعادن المتحدة، واعدًا بأنه لن يُفصل أي عامل في هذه العملية. وبينما استُؤنف الإنتاج في اليوم التالي، قام صاحب العمل بفصل ما يقارب 150 عاملًا، من المنتمين وغير المنتمين للنقابة، مشيرًا إلى إضرابهم ليوم واحد باعتباره مبررًا لفصلهم. في الاحتجاج، قرر العمال المفصولين من فاربلاس الاحتجاج داخل المصنع. قامت الشرطة باقتحام مصنع فاربلاس وتفرقة المحتجين بالغاز المسيل للدموع. وقاموا باعتقال العمال، بما في ذلك رئيس الفرع رقم 2 لنقابة عمال المعادن المتحدة في جبزة **نجم الدين أيدين**، وسكرتير الفرع، **إينجين كولو**، وأخذوهم من المصنع في خمس عربات احتجاز صغيرة. استمرت الشرطة في رمي الغاز المسيل للدموع على العمال الذين حاولوا منع عربات الاحتجاز من مغادرة المصنع. وأُغمي على شخصين خلال تدخل الشرطة. أحد العمال أصيب بكسر في ساقه. نُقل مئة وثمانية أشخاص في المجموع- 106 عمال وممثلين نقابيين في المصنع واثنين من المدراء التنفيذيين من نقابة DGD-SEN الذين جاءوا لتقديم الدعم إلى مديرية أمن منطقة جبزة. أُطلق سراحهم جميعًا بعد الإدلاء بأقوالهم. يُعد فاربلاس موردًا لسيارات رينو، وفيات، وتويوتا، وهيونداي، وفورد.

استغلت الحكومة التركية قواعد الإغلاق بسبب فيروس كورونا لاعتقال أكثر من 200 متظاهر في عيد العمال. باعتقالات النقابيين والخرق المنهج للنقابات، باتت واحدة من أسوأ الدول بالنسبة للعاملين.

المصدر: ياسين آكغول / وكالة فرانس برس

انتهاك النقابات

في يونيو 2021، فُصل 54 عاملًا من مصنع **إيه.أس.دي لامينات** في دوزجة في تركيا، بسبب عضويتهم في **نقابة عمال صناعة الخشب والورق التركي** (AGAC-IS). رفضت الشركة الاعتراف بالنقابة ولجأت إلى مخططات لخرق النقابات، مثل الفصل التعسفي للنقابيين والضغط على العمال الآخرين للتخلي عن عضويتهم النقابية. بعد أربع سنوات من الحرب القانونية، أصدرت المحكمة المحلية حكمًا لصالح العمال يقضي بإعادتهم إلى العمل في وقت سابق من هذا العام. ومع ذلك، استمرت الشركة برفض قرار المحكمة وزادت من حدة الممارسات المعادية للنقابات. في 30 يونيو، بدأت الشركة بفصل العمال على الفور بعد رفع قانون "حظر التسريح" الذي صدر خلال الجائحة. لغاية 14 يوليو 2021، طُرد 19 عاملًا آخر.

الحقوق الأكثر انتهاكاً في العالم

1. التجريم المتزايد للحق في الإضراب

في 2022، فُرضت قيود حادة على الإضرابات أو وقع حظرها في 129 دولة من مجموع 148 دولة. في عديد من هذه الدول، قُمع اتخاذ إجراءات الصناعية بوحشية من قبل السلطات. وكثيرًا ما واجه العمال الذين يمارسون حقهم في الإضراب الملاحقة الجنائية والفصل بإجراءات موجزة. تقسم الانتهاكات الواقعة على الحق في الإضراب إلى نوعين: ملاحقة قادة النقابات بسبب مشاركتهم في الإضرابات وحالات الفصل من العمل بسبب المشاركة في إضراب.

87% من الدول انتهكت الحق في الإضراب.

ازدادت نسبة الدول التي تنتهك الحق في الإضراب من 63% من الدول في 2014 إلى 87% من إجمالي الدول في 2022.

انتُهك الحق في الإضراب في الهند، حيث قامت الشرطة بتفريق الاحتجاجات بعنف واحتجزت المتظاهرين.

المصدر: توصيف مصطفى / وكالة فرانس برس

الاتجاهات السائدة على مدار 9 سنوات: الحق في الاضراب

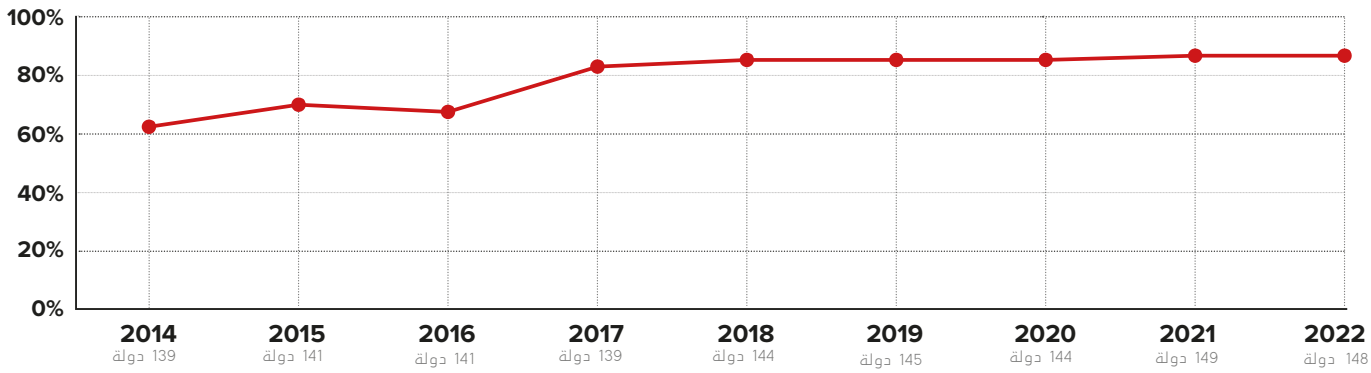

2. تآكل التفاوض الجماعي

في 2022، سُجل وجود قيود حقيقية على التفاوض الجماعي في 117 دولة. إن عدم وجود مفاوضة حسنة النية من قبل أصحاب العمل يوضح كسر العقد الاجتماعي. سجل مؤشر الحقوق العالمية هجمات مستدامة على المفاوضة الجماعية -حق أساسي لجميع العمال- في الإصدارات التسعة من المؤشر. سُجل وجود قيود في جميع المناطق وفي القاطعين العام والخاص، ما يعكس محاولة مُنسقة من أصحاب العمل، في بعض الأحيان جنبًا إلى جنب مع الحكومات، للحد من حقوق العمال.

79% من الدول انتهكت الحق في المفاوضة الجماعية.

ازدادت نسبة الدول التي تنتهك الحق في المفاوضة الجماعية من 63% من الدول في 2014 إلى 79% من إجمالي الدول في 2022.

يحتفل العاملون بعيد العمال في كينيا، وهي تُعد واحدة من 117 دولة انتهكت الحق في التفاوض الجماعي.

المصدر: روبرت بونيت / نور فوتو عبر وكالة فرانس برس

الاتجاهات السائدة على مدار 9 سنوات: الحق في المفاوضة الجماعية

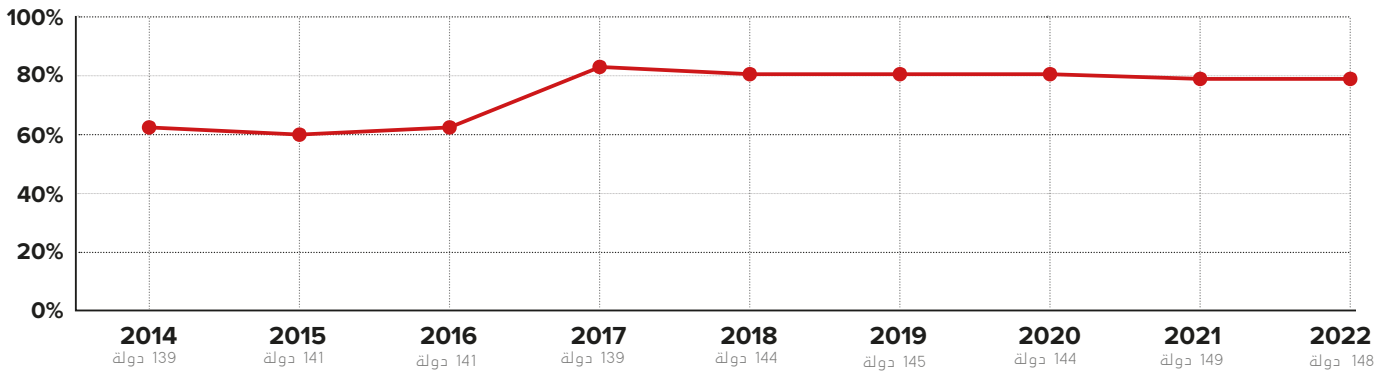

3. الحظر والاستثناء من حماية العمالة

بموجب معايير العمل الدولية، يتمتع جميع العمال دون تمييز بالحق في الحرية النقابية. في 2022، استثنت 115 من 148 دولة فئة معينة من العمال من هذا الحق، في كثير من الأحيان استنادًا على وضعهم الوظيفي.

غالبًا ما يقع العمال المهاجرون، والعمال المنزليون، والعمال المؤقتون، والعاملون في الاقتصاد غير الرسمي والعاملون في اقتصاد المنصات الإلكترونية خارج نطاق تشريعات العمل، ولا تزال فئة معينة من الموظفين العموميين والموظفين في المناطق الاقتصادية الخاصة محرومة من الحق في الحرية النقابية.

77% من الدول استثنت العمال من حقهم في إنشاء النقابات العمالية والانضمام إليها.

ازدادت نسبة الدول التي استثنت العمال من حماية العمالة من 58% من الدول في 2014 إلى 77% من الدول في 2022.

تلجأ الأجهزة الأمنية وأصحاب العمل في إسرائيل إلى التهديد بإلغاء تصاريح العمل لتأديب العمال الفلسطينيين الذين ينضمون إلى النقابات.

المصدر: حازم بدر / وكالة فرانس برس

الاتجاهات السائدة على مدار 9 سنوات: الحق في إنشاء النقابات العمالية والانضمام إليها

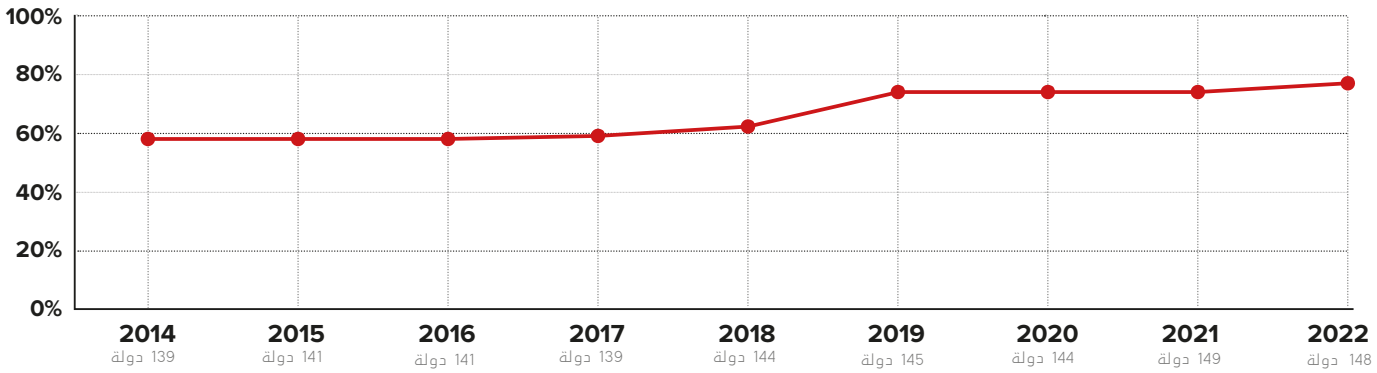

4. القيود المفروضة على حق اللجوء إلى القضاء

تُعد إمكانية اللجوء إلى القضاء ومراعاة الأصول القانونية من المبادئ الأساسية لسيادة القانون. في غياب هذه المبادئ، لا يستطيع الناس إسماع أصواتهم وتأكيد حقوقهم. في 97 دولة من 148، لم يكن للعمال الحق في اللجوء إلى القضاء أو أُخفضت إمكانية قيامهم بذلك. كما رُفضت مراعاة الأصول القانونية والعدلية. كثيرًا ما اعتُقل قادة النقابات وحوكموا بتهم ملفقة. وكثيرًا ما كانت محاكماتهم مشحونة بتجاهل مراعاة الأصول القانونية وانعدام النزاهة.

في 66% من الدول لا حق للعمال في اللجوء إلى القضاء أو إن حقهم في ذلك مُقيد.

ازدادت نسبة الدول التي تحرم العمال من إمكانية اللجوء إلى القضاء من 52% من الدول في 2015 إلى 66% من إجمالي الدول في 2022.

في هندوراس، يُحرم العمال من حقهم في التقاضي العادل لأن الحكومة فشلت في متابعة عديد من القضايا التاريخية المتعلقة بجرائم القتل وغيرها من جرائم العنف.

المصدر: أورلاندو سييرا / وكالة فرانس برس

الاتجاهات السائدة على مدار 4 سنوات: الحق في العدالة

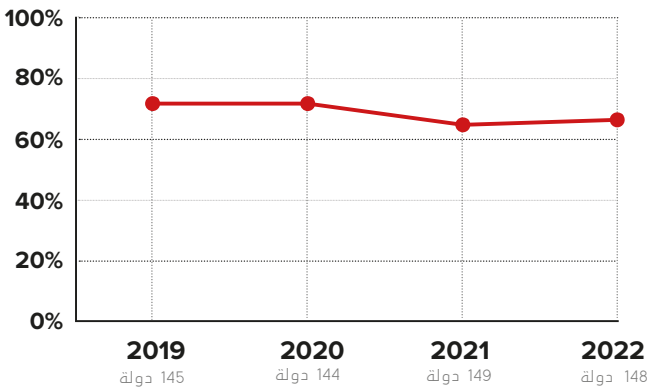

5. شطب تسجيل النقابات

يعد الحق في الاعتراف الرسمي من خلال التسجيل القانوني جانبًا أساسيًا من جوانب الحق في التنظيم، حيث إن هذه هي الخطوة الأولى التي يجب على منظمات العمال اتخاذها حتى تتمكن من العمل بكفاءة وتمثيل أعضائها بشكل مناسب.

بين أبريل 2021 ومارس 2022، أعاقت السلطات تسجيل النقابات أو شطبت تسجيلها أو صفتها تعسفيًا في 110 دول من 148.

74% من الدول أعاقت تسجيل النقابات.

ازدادت نسبة الدول التي أعاقت تسجيل النقابات من 59% من الدول في 2014 إلى 74% من إجمالي الدول في 2022.

أعلن اتحاد نقابات العمال في هونغ كونغ (HKCTU)، إلى جانب عديد من النقابات العمالية الأخرى، أنه أُجبر على التفكك بعد حملة ترهيب قادتها السلطات باستخدام قانون الأمن القومي.

المصدر: *Eyepress* عبر وكالة فرانس برس

الاتجاهات السائدة على مدار 4 سنوات: الحق في إقامة أنشطة نقابية

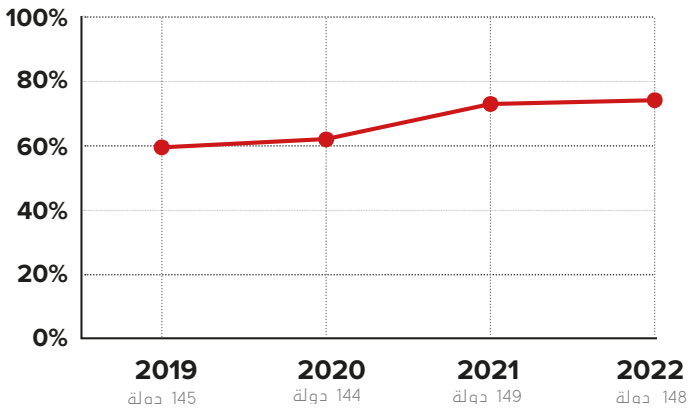

6. الاعتداءات على حرية التعبير عن الرأي والتجمع

اتسع نطاق القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع ليشمل كل جانب من جوانب الحياة، من التجمعات العامة إلى المشاركات الرقمية. أدى تراجع الحقوق منذ تولي طالبان السلطة في **أفغانستان** إلى إسكات جيل. وفي **تونس**، قوبلت التجمعات المناهضة للديكتاتورية وإحياء الذكرى العاشرة للربيع العربي بالعنف والاعتقالات. أدى صعود الاستبداد والانقلابات العسكرية إلى تقييد حرية التعبير والتجمع في **بيلاروسيا وبوركينا فاسو وميانمار والسودان**.

41% من الدول قيدت حرية التعبير عن الرأي والتجمع.

ازدادت نسبة الدول التي تقوم بتقييد حرية التعبير عن الرأي والتجمعات من 26% في 2014 إلى 41% من إجمالي الدول في 2022.

"قلمي حر"- يحتج الصحفيون في تونس دفاعًا عن الحق في حرية التعبير عن الرأي والتجمع.

المصدر: ياسين جيدي / وكالة الأناضول عبر وكالة فرانس برس

الاتجاهات السائدة على مدار 9 سنوات: الحق في حرية التعبير والتجمع

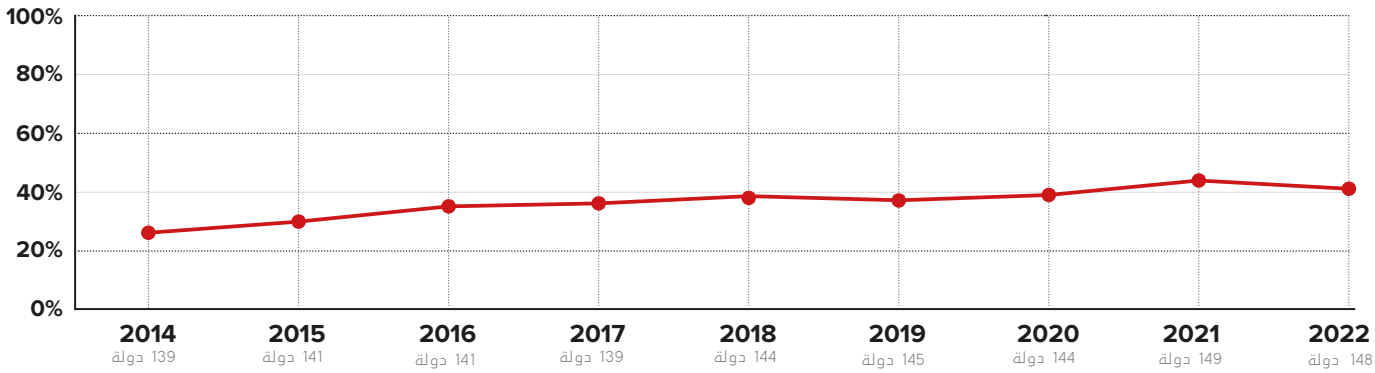

7. الاعتقال والاحتجاز التعسفي والسجن

احتجز العمال واعتقلوا في 69 دولة من أصل 148 دولة في 2022. ضاعف عدد كبير من الحكومات من الضغط على العمال المطالبين بحقوقهم وعلى النقابات الداعمة لهم من خلال استهداف قادة النقابات البارزين على وجه التحديد. سُجن قادة النقابات في كلٍ من **الجزائر، وكمبوديا، وتشيلي، وكولومبيا، ومصر، وإيران، وقيرغيزستان، وهونغ كونغ، وميانمار، وجمهورية الكونغو، وسيريلانكا، وكوريا الجنوبية** في محاولةً لإضعاف القوة المؤسسية للنقابات.

اعتُقل العمال واحتجزوا في 69 دولة.

ازدادت نسبة الدول التي تحتجز وتعتقل العمال من 25% في 2014 إلى 47% من إجمالي الدول في 2022.

تعد الهند واحدة من 69 دولة انتهكت الحق في الحريات المدنية باحتجاز أو اعتقال العاملين.

المصدر: امتياز خان / وكالة الأناضول عبر وكالة فرانس برس

الاتجاهات السائدة على مدار 9 سنوات: الحق في الحريات المدنية

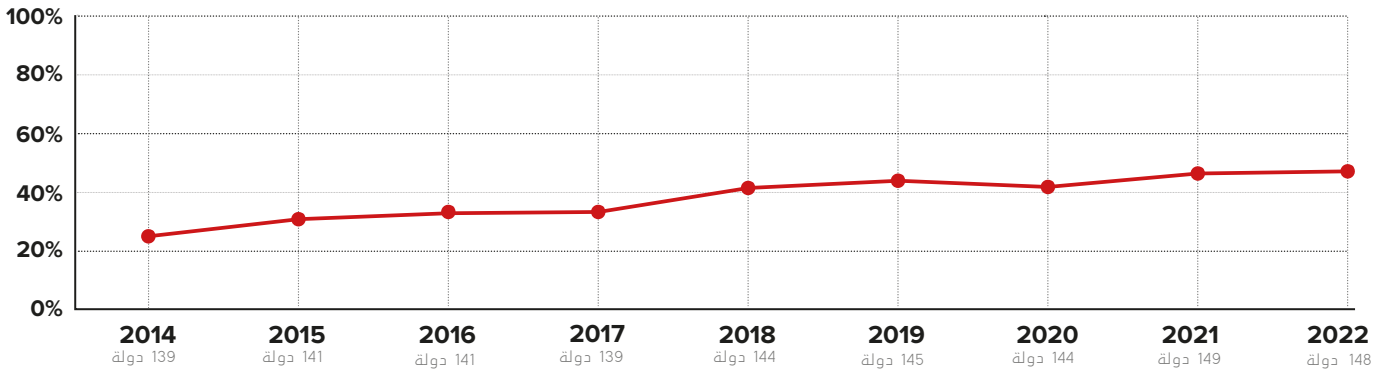

8. هجمات عنيفة على العمال

تعرض العمال للعنف في 50 دولة عام 2022، ما يقارب ثلث أو جميع البلدان في مؤشر الحقوق العالمية. في عديد من الدول، قُمعت الإضرابات والاحتجاجات الاجتماعية باستخدام القوات المسلحة والشرطة لقوة غير متناسبة. استمر العنف المستشري في الأمريكتين بالتأثير على العمال وممثليهم، وكان قادة النقابات في أفريقيا ضحايا للعنف الجسدي والتهديدات.

تعرض العمال للعنف في 50 دولة.

ازدادت نسبة الدول التي تعرض العمال لهجمات عنيفة من 29% في 2014 إلى 34% من إجمالي البلدان في 2022.

تعرض العمال لهجمات عنيفة في 50 دولة، بما فيها نيجيريا.

المصدر: بيوس أوتومي إكبي / وكالة فرانس برس

الاتجاهات السائدة على مدار 9 سنوات: هجمات عنيفة على العمال

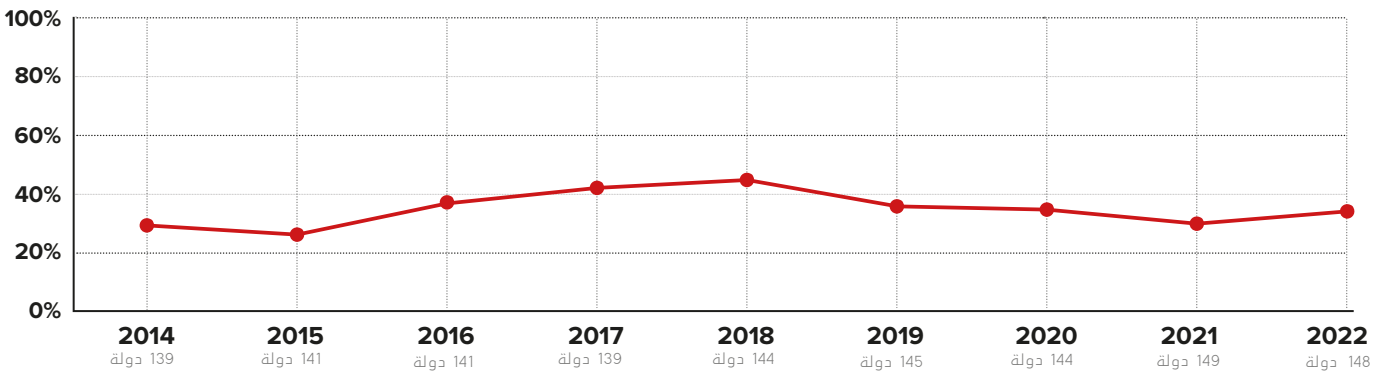

9. حالات القتل

يتعرض النقابيون للقتل بسبب تمثيلهم للعمال وحقوقهم الجماعية. غالبًا ما يُظلم العمال وعائلاتهم بسبب إفلات الحكومات وأصحاب العمال من العقاب. في عام 2022، قُتل النقابيون في ثلاثة عشر دولة هذا العام: **بنغلادش وكولومبيا والإكوادور وإسواتيني وغواتيمالا وهايتي والعراق والهند وإيطاليا وليسوتو وميانمار والفلبين وجنوب أفريقيا**.

كانت كولومبيا الدولة الأكثر دموية بالنسبة لقادة النقابات العمالية في عام 2022.

تعرض النقابيون للقتل في 13 دولة.

تشييع جنازة متظاهر مؤيد للديمقراطية في ميانمار قُتل برصاص الجيش. قُتل النقابيون في 13 دولة، بما فيها ميانمار.

المصدر: *STR / AFP*

الاتجاهات السائدة عالميًا بالنسبة للعمال لعام 2022

1. الديمقراطية في أزمة

تتبع مؤشر الحقوق العالمية العناصر الرئيسية للديمقراطية في مكان العمل لمدة تسع سنوات، بما في ذلك الحق في إنشاء النقابات والانضمام إليها، والحق في المفاوضة الجماعية والحق في الإضراب إضافة إلى الحق في حرية التعبير عن الرأي والتجمع. حيث ترمز كل هذه العناصر لديموقراطية صحية.

41% من الدول قيدت حرية التعبير عن الرأي والتجمع.

تتعرض حرية التعبير عن الرأي والتجمعات للهجوم

يقع تفكيك منهج لِلَبنات الحرية والديمقراطية من خلال هجمات مستمرة على حقوق العمال والديمقراطية في مكان العمل من خلال القيود المفروضة على الحق في الإضراب، وحرية التعبير عن الرأي والتجمع.

في الإصدارات التسعة الأخيرة، سجل مؤشر الحقوق العالمية زيادة غير مسبوقة في الهجمات على حرية التعبير والتجمع من 26% من البلدان في عام 2014 إلى 41% من البلدان في عام 2022.

ازدادت نسبة الدول التي حظرت أو قيدت حرية التعبير عن الرأي والتجمع من 26% في 2014 إلى 41% من إجمالي البلدان في 2022.

الاتجاهات السائدة على مدار 9 سنوات: تفكيك الديمقراطية في مكان العمل

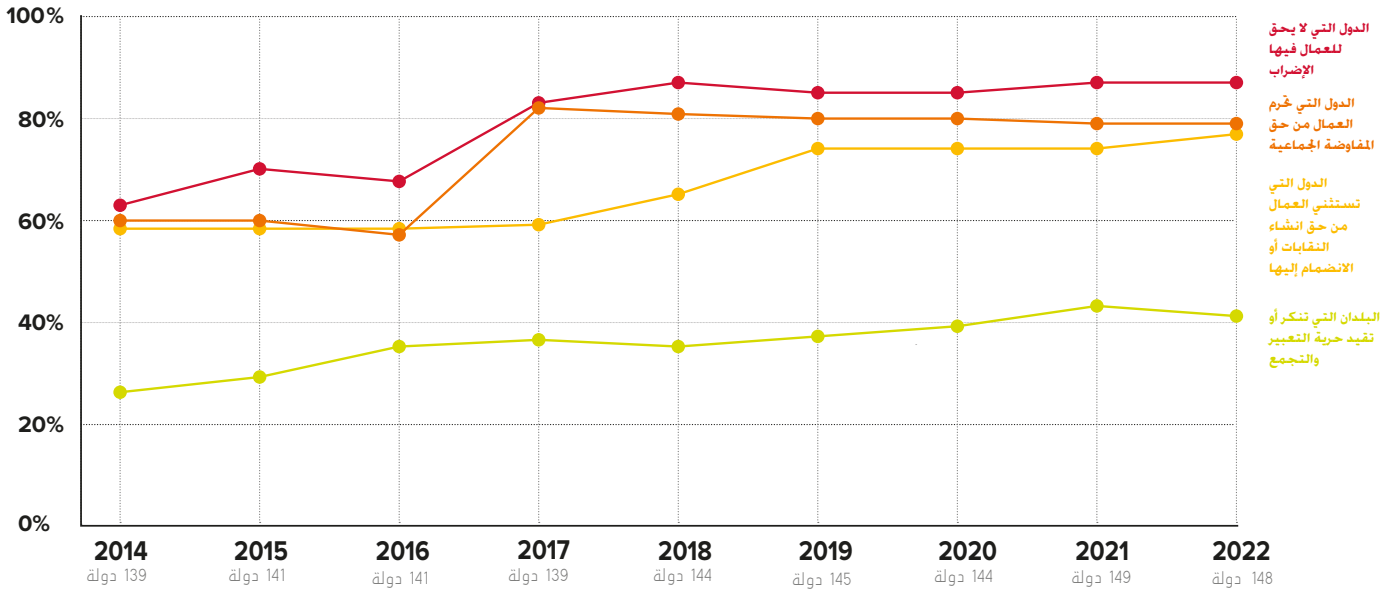

2. إسكات عصر الغضب

بلغ الصراع ذروته منذ عام 1945. استنادًا إلى الأمم المتحدة، يعيش ما يقرب من ملياري شخص في مناطق صراع. في السنة التي سبقت الصراع في أوكرانيا، أُجبر 84 مليون شخص على ترك منازلهم بسبب الصراع والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان. كان العمال في الخطوط الأمامية للدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق العمل بينما التُجئ إلى شن هجمات عنيفة لإسكات الدعوات من أجل السلام والديمقراطية والحقوق.

اغتيالات مستهدفة لقادة النقابات

ازدادت الهجمات العنيفة والمستهدفة لقادة النقابات في 2022. قُتل سبعة عشر قائدًا من قادة النقابات في كل من **كولومبيا والإكوادور وغواتيمالا، والعراق والفليبين وجنوب أفريقيا**. وتعرض مزيد من النقابيين للاعتداء والمضايقة والتهديد. في **كولومبيا** وحدها، سُجلت ست محاولات قتل أخرى و99 تهديدًا بالقتل خلال هذا العام.

يُقتل النقابيون بسبب تمثيلهم للعمال وحقوقهم الجماعية، غالبًا ما يُحرم العمال وعائلاتهم من العدالة بسبب إفلات الحكومة وأصحاب العمل من العقوبات. يتم استخدام الهجمات العنيفة بشكل متزايد ضد العمال وجرائم القتل بهدف إسكات العمال.

تعد نيجيريا واحدة من دول كثيرة لجأت إلى الهجمات العنيفة على العمال المحتجين لإسكاتهم.

المصدر: بيوس أوتومي إكبي / وكالة فرانس برس

3. السلطة التشريعية

يُوفر تحليل الاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC لحقوق العمال ضمن قوانين الـ148 دولة الواردة في مؤشر الحقوق العالمية لعام 2022 نظرة ثاقبة فريدة للقوانين والممارسات الوطنية.

يُعد سن القوانين أداة قوية وفعالة للتحول الاجتماعي والمحافظة على حقوق العمل. في العام الماضي، اتُخذت خطوات قانونية إيجابية لتعزيز حقوق العمال والتقدم الاجتماعي. ومع ذلك، في بلدان أخرى، أصدرت الحكومات تشريعات رجعية قوضت بشكل خطير حقوق العمال الأساسية في العمل.

قوانين قمعية

تم اللجوء إلى القوانين القمعية لتنظيم قمع حقوق العمال في **مصر والهند وقيرغيزستان ومولدوفا وماﻻوي**.

من تقييد الحق في الإضراب، وتقييد حقوق المفاوضة الجماعية، إلى منع عمل النقابات المستقلة، تجد الحكومات الاستبدادية بشكل متزايد ملاذها في قوانين جديدة سعيًا منها لتقييد حقوق الإنسان وحقوق العمال.

الإصلاح التشريعي

في العام الماضي، اتُخذت خطوات قانونية إيجابية لتعزيز حقوق العمال والتقدم الاجتماعي في **الاتحاد الأوروبي وأوغندا والولايات المتحدة الأمريكية**، ما يدل على قوة النقابات في إحداث تغييرات دائمة للعمال.

احتفل اتحاد عمال البريد الأمريكي بقانون إصلاح الخدمة البريدية، الذي يلغي المتطلبات المالية الطاحنة على خدمة البريد في الولايات المتحدة، ما يسمح لها بالاستثمار في وظائف وخدمات عالية الجودة.

المصدر: فاليري ماكون / وكالة فرانس برس

شرح مؤشر الحقوق العالمية

1. توثيق الانتهاكات

يوثق الاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC انتهاكات حقوق العمل الجماعية المعترف بها دوليًا من قبل الحكومات وأصحاب العمل. ارتكزت المنهجية على معايير الحقوق الأساسية في العمل، بالتحديد الحق في الحرية النقابية، والحق في المفاوضة الجماعية والحق في الإضراب.

أُرسلت استبيانات إلى 331 نقابة وطنية في 163 دولة للإبلاغ عن الانتهاكات لحقوق العمال من خلال الإشارة إلى تفاصيل ذات صلة.

يجري عقدُ اجتماعات إقليمية مع خبراء حقوق الإنسان والنقابات العالمية حيث يجري توزيع الاستبيانات وشرحها وتعبئتها.

يقوم الاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC بالتواصل مباشرة عبر الهاتف والبريد الإلكتروني عندما يُبلغ بوقوع أي انتهاكات للتأكيد على الحقائق ذات صلة.

يقوم الباحثون القانونيون بتحليل التشريعات الوطنية وتحديد الأقسام التي لا تحمي بشكل كافٍ حقوق العمل الجماعية المعترف بها دوليًا.

2. نشر الانتهاكات في استبيان الاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC

يجري تلخيص وتجميع المعلومات الموثقة من قبل موظفي الاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC على هيئة نصية. يمكن الوصول إلى هذه المعلومات بشكل عام على الموقع الإلكتروني لاستطلاع ITUC على survey.ituc-csi.org.

3. ترميز النص

تتم قراءة النص الخاص بكل دولة في الدراسة الاستقصائية للاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC بمقابلتها مع قائمة تضم 97 مؤشرًا مستمدًا من اتفاقيات وفلسفة التشريع الخاصة بمنظمة العمل الدولية (ILO) ليُمثل الانتهاكات الواقعة على حقوق العمال سواءً في القانون أم في الممارسة.

تتحصل الدولة على نقطة مقابل كل مرة تتوافق فيها المعلومات النصية مع أحد المؤشرات. كل نقطة قيمتها 1. بعد ترميز النص وتعيينه لبلد ما، يُضاف عدد النقاط وصولًا إلى النتيجة الإجمالية.

4. تصنيف الدول

تُصنف البلدان في مجموعات من 1-+5 اعتمادًا على امتثالها لحقوق العمل الجماعية. هناك خمس تصنيفات، يُعد التصنيف 1 هو التصنيف الأفضل بينما 5+ هو أسوء تصنيف يمكن للدولة أن تحصل عليه. لا يؤخذ مستوى التنمية الاقتصادية وحجم أو موقع البلد بالحسبان نظرًا لأن الحقوق الأساسية تُعتبر عالمية من حق جميع العمال في كافة أنحاء أن يحظوا بها. تعني المجموعة ذات التصنيف العالي أن العمال في البلاد ليس لديهم الحق في التعبير عن آرائهم الجماعية بسبب فشل الحكومة في ضمان الحقوق.

وصف التصنيفات

1. انتهاكات متفرقة للحقوق

حقوق العمل الجماعية مكفولة بشكل عام. يمكن للعمال أن يشاركوا بحرية ويدافعوا عن حقوقهم الجماعية مع الحكومات و/أو الشركات ويمكنهم أيضًا أن يقوموا بتحسين ظروف عملهم من خلال التفاوض الجماعي. انتهاكات العمال ليست غائبة لكنها لا تحدث بشكل منتظم.

2. انتهاكات متكررة للحقوق

تملك الدول التي تحمل تصنيف 2 حقوق عمل أضعف بقليل من الدول التي تحمل تصنيف 1. تعرضت بعض الحقوق لهجمات متكررة من قبل الحكومات و/أو الشركات وقوضت النضال من أجل ظروف عمل أفضل.

3. انتهاكات منتظمة للحقوق

تتدخل الحكومات و/أو الشركات بصورة منتظمة في حقوق العمل الجماعية أو تفشل في ضمان جوانب مهمة من هذه الحقوق بشكل كامل. هناك أوجه قصور في القوانين و/أو بعض الممارسات ما يجعل الانتهاكات المتكررة ممكنة.

4. انتهاكات ممنهجة للحقوق

أبلغ العمال في الدول التي تحمل تصنيف 4 عن انتهاكات ممنهجة. ترتبط الحكومات و/أو الشركات في مجهودات جادة للقضاء على حرية التعبير الجماعية، ما يعرض الحقوق الأساسية للتهديد.

5. لا ضمانة للحقوق

تعد البلدان الحاصلة على تصنيف 5 أسوأ بلدان العالم من حيث إمكانية العمل فيها. رغم أن التشريعات قد تنص على بعض الحقوق، لكن العمال لا يملكون فعليًا إمكانية الوصول إلى تلك الحقوق. لذلك يتركون لمواجهة أنظمة استبدادية وممارسات عمل غير عادلة.

5+. لا ضمانة للحقوق بسبب انهيار سيادة القانون

يملك العمال في الدول صاحبة التصنيف 5+ حقوقًا مساوية للتي يحصل عليها عمال الدول صاحبة التصنيف 5. ومع ذلك، في البلدان ذات التصنيف 5+، يرتبط الفارق في هذا التصنيف بوجود مؤسسات مختلة وظيفيًا نتيجة الصراع الداخلي و/أو الاحتلال العسكري. في مثل هذه الحالات، تُعطى هذه الدول تصنيف 5+ تلقائيًا.

قائمة المؤشرات

مؤشر الحقوق العالمية للاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC. قائمة المؤشرات المُركبة

تتركز المنهجية على معايير الحقوق الأساسية في العمل، بناء على القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالأخص اتفاقيتي منظمة العمل الدولية ILO رقم 87 و98، فضلًا عن الاجتهاد القضائي الذي وضعته آليات الإشراف التابعة لمنظمة العمل الدولية ILO [1].

I. الحريات المدنية

A. انتهاكات في القانون

1. اعتقال واحتجاز وسجن وتغريم النقابيين
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 119-159
استبيان عام 1994 الفقرات. 31-32
استبيان عام 2012 الفقرات. 59-62

2. انتهاك الحريات الأساسية النقابيين (حرية التنقل؛ حقوق التجمع والتظاهر؛ حرية الرأي والتعبير)
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 190-201 ؛ 202-232 ؛ 233-268
استبيان عام 1994 الفقرات. 35-39
استبيان عام 2012 الفقرات. 59-62

3. انتهاك حق النقابات العمالية والنقابيين في حماية مقرهم وممتلكاتهم
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 275-292
استبيان عام 1994 الفقرات. 40
استبيان عام 2012 الفقرات. 59-62

4. عدم وجود ضمان لمراعاة الأصول القانونية و/أو العدلية حسب أرقام الانتهاكات. 1-3
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 160-189
استبيان عام 1994 الفقرات. 29-32
استبيان عام 2012 الفقرات. 60-62

B. الانتهاكات أثناء الممارسة

5. قتل النقابيين أو إخفائهم قسراً
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 81-118
استبيان عام 1994 الفقرات. 28-30
استبيان عام 2012 الفقرات. 59-62

6. الانتهاكات المرتكبة ضد قادة النقابات
انتهاك رقم (5) ضد قائد نقابي

7. أنواع أخرى من العنف الجسدي
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 67-118; 275-298
استبيان عام 1994 الفقرات. 28-30، 33; 35-39
استبيان عام 2012 الفقرات. 59-62

8. الانتهاكات المرتكبة ضد قادة النقابات
انتهاك رقم (7) ضد قائد نقابي

9. التهديد والترهيب والتحرش
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 67-118
استبيان عام 1994 الفقرات. 28-30، 33
استبيان عام 2012 الفقرات. 59-62

10. المخالفات المرتكبة ضد قادة النقابات
انتهاك رقم (9) ضد قائد نقابي

11. اعتقال واحتجاز وسجن وتغريم النقابيين
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 119-159
استبيان عام، 1994 الفقرات. 31-32
استبيان عام 2012 الفقرات. 59-62

12. المخالفات المرتكبة ضد قادة النقابات
انتهاك رقم (11) ضد قائد نقابي

13. التعدي على الحق في حرية التعبير
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 233-268
استبيان عام، 1994 الفقرات. 35-39
استبيان عام، 2012 الفقرات. 59-62

14. التعدي على الحق في حرية التجمع والتظاهر
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 202-232
استبيان عام، 1994 الفقرات. 34-39
استبيان عام، 2012 الفقرات. 59-62

15. القيود المفروضة على الحق في حرية التنقل
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 190-201
استبيان عام، 1994 الفقرات. 34
استبيان عام 2012 الفقرات. 59-62

16. المخالفات المرتكبة ضد قادة النقابات
الانتهاكات رقم (13) ورقم (15) ضد قائد نقابي

17. الهجمات على مباني النقابات والنقابيين وممتلكاتهم
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 275-292
استبيان عام، 1994 الفقرات. 40
استبيان عام، 2012 الفقرات. 59-62

18. انتهاك واسع النطاق و/أو منهج فيما يتعلق بالانتهاكات
المتعلقة حسب الانتهاكات (5)-(17)

19. عدم وجود ضمان لمراعاة الأصول القانونية و/أو العدلية
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 160-189
استبيان عام، 1994 الفقرات. 29، 31-32
استبيان عام، 2012 الفقرات. 59-62

1. لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات (CEACR)، لجنة تطبيق المعايير (CAS)، لجنة الحرية النقابية (CFA). انظر على وجه الخصوص:

- تجميع قرارات لجنة الحرية النقابية (https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:70001:0::NO)،
- الاستبيان العام لمنظمة العمل الدولية لعام 1994 بشأن الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، 1994 (https://www.ilo.org/public/libdoc/ilo/P/09661/09661(1994-81-4B).pdf) و
- الاستبيان العام لمنظمة العمل الدولية لعام 2012 بشأن الاتفاقيات الأساسية (https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_174846.pdf).

قائمة المؤشرات مقتبسة من دافيد كوسيرا ودورا ساري. 2018. "مؤشرات حقوق العمال الجديدة: المنهجية والاتجاهات السائدة للأعوام 2000-2015"، مجلة العمل الدولية (النص المقبول عبر الإنترنت: 9 مارس 2018 الساعة 05:10 صباحاً بتوقيت شرق الولايات المتحدة | تصنيف دوي DOI: 10.1111/ilr.12084)

A. انتهاكات في القانون

20. الحظر العام للحق في إنشاء و/أو الانضمام إلى النقابات
استبيان عام، 1994 الفقرات. 12، 93
استبيان عام، 2012 الفقرات. 51

21. استثناء فئة معينة من العمال من حق إنشاء النقابات و/أو الانضمام إليها
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 315-418
استبيان عام، 1994 الفقرات. 45-67

22. القيود المفروضة على حرية اختيار هيكل النقابة وتكوينها
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 472-513; 546-560
استبيان عام، 1994 الفقرات. 79-90

23. متطلبات الترخيص السابقة لتسجيل النقابة
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 419-444; 448-471
استبيان عام، 1994 الفقرات. 68-70
استبيان عام، 2012 الفقرات. 82-87; 89-90

24. احتكار النقابات
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 475-501
استبيان عام، 1994 الفقرات. 91

25. تصفية/تعليق النقابات العاملة بصورة قانونية
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 979-1013
استبيان عام، 1994 الفقرات. 180-188
استبيان عام، 2012 الفقرات. 162

26. أحكام في القانون تسمح بإجراءات تمييزية مناهضة للنقابات (الفصل، التعليق، النقل، تخفيض الدرجة)
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 1072-1185
استبيان عام، 1994 الفقرات. 199-210، 213

27. عدم وجود ضمانات قانونية فاعلة ضد الإجراءات التمييزية المناهضة للنقابات
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 1134-1162
استبيان عام، 1994 الفقرات. 214-224
استبيان عام 2012 الفقرات. 166-167; 173-193

28. أحكام القانون تسمح بتدخل أصحاب العمل و/أو السلطات العامة
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 1215-1219
استبيان عام، 1994 الفقرات. 225-234
استبيان عام، 2012 الفقرات. 194-196

29. عدم وجود ضمانات فعالة ضد أعمال التدخل
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 1187-1230
استبيان عام، 1994 الفقرات. 189-198
استبيان عام، 2012 الفقرات. 163

30. الحق في إنشاء و/أو الانضمام إلى الاتحادات والكونفدراليات والانتساب إلى منظمات دولية للعمال
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 1014-1071
استبيان عام، 1994 الفقرات. 189-198
استبيان عام، 2012 الفقرات. 163

31. عدم وجود ضمان لمراعاة الأصول القانونية
عدم مراعاة الأصول القانونية فيما يتعلق بالانتهاكات (20) - (30)

B. الانتهاكات أثناء الممارسة

32. عقبة خطيرة أمام ممارسة الحق في إنشاء و/أو الانضمام إلى النقابات العمالية
الغالبية العظمى من السكان مستبعدة من هذا الحق في الممارسة العملية
استبيان عام، 1994 الفقرات. 12، 93
استبيان عام، 2012 الفقرات. 51

33. استثناء فئة معينة من العمال من حق إنشاء النقابات و/أو الانضمام إليها
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 315-418
استبيان عام، 1994 الفقرات. 45-67

34. القيود المفروضة على حرية اختيار هيكل النقابة وتكوينها
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 472-513; 546-560
استبيان عام، 1994 الفقرات. 79-90

35. متطلبات الترخيص السابقة لتسجيل النقابة
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 427-444
استبيان عام، 1994 الفقرات. 68-70
استبيان عام، 2012 الفقرات. 82-87; 89-90

36. احتكار النقابات
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 475-501
استبيان عام، 1994 الفقرات. 91

37. تصفية/تعليق النقابة العاملة بصورة قانونية
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 979-1013
استبيان عام، 1994 الفقرات. 180-188
استبيان عام، 2012 الفقرات. 162

38. التدابير التمييزية المناهضة للنقابات (بما في ذلك الفصل، التعليق، النقل، تخفيض الدرجة)
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 1072-1185
استبيان عام، 1994 الفقرات. 199-210، 213

39. الانتهاكات المرتكبة ضد قادة النقابات
انتهاك رقم (38) ضد قائد نقابي

40. عدم وجود ضمانات قانونية فاعلة ضد الإجراءات التمييزية المناهضة للنقابات
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 1134-1162
استبيان عام، 1994 الفقرات. 214-224
استبيان عام 2012 الفقرات. 166-167; 173-193

41. تدخلات أصحاب العمل و/أو السلطات العامة
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 1215-1219
استبيان عام، 1994 الفقرات. 225-234
استبيان عام، 2012 الفقرات. 194-196

42. عدم وجود ضمانات قانونية فعالة ضد تدخلات أصحاب العمل و/أو السلطات العامة
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 1187-1230
استبيان عام، 1994 الفقرات. 189-198
استبيان عام، 2012 الفقرات. 163

43. التعدي على الحق في إنشاء الاتحادات والكونفدراليات والانضمام إليها والانتساب إلى منظمات العمال الدولية
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 1014-1071
استبيان عام، 1994 الفقرات. 189-198
استبيان عام، 2012 الفقرات. 163

44. عدم وجود ضمان لمراعاة الأصول القانونية و/أو العدلية
عدم مراعاة الأصول القانونية فيما يتعلق بالانتهاكات (32) - (43)

A. انتهاكات في القانون

45. التعدي على الحق في حرية انتخاب الممثلين
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 585-665
استبيان عام، 1994 الفقرات. 112-121
استبيان عام، 2012 الفقرات. 101-107

46. التعدي على الحق في صياغة الدساتير والقواعد الداخلية والإدارة بِحُرية
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 561-584; 666-679
استبيان عام، 1994 الفقرات. 108-111
استبيان عام، 2012 الفقرات. 100112-114

47. التعدي على الحق في حرية التنظيم والرقابة على الإدارة المالية
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 680-715
استبيان عام، 1994 الفقرات. 108، 124-127
استبيان عام، 2012 الفقرات. 108-111

48. التعدي على الحق في حرية تنظيم الأنشطة وصياغة البرامج
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 716-750
استبيان عام، 1994 الفقرات. 108-112، 124-127
استبيان عام، 2012 الفقرات. 100112-114

49. عدم وجود ضمان لمراعاة الأصول القانونية
عدم مراعاة الأصول القانونية فيما يتعلق بالانتهاكات (45) - (48)

B. الانتهاكات أثناء الممارسة

50. التعديات على الحق في حرية اختيار الممثلين
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 585-665
استبيان عام، 1994 الفقرات. 112-121
استبيان عام، 2012 الفقرات. 101-107

51. التعدي على الحق في صياغة الدساتير والقواعد الداخلية والإدارة بِحُرية
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 561-584; 666-679
استبيان عام، 1994 الفقرات. 108-111
استبيان عام، 2012 الفقرات. 100112-114

52. التعدي على الحق في حرية التنظيم والرقابة على الإدارة المالية
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 680-715
استبيان عام، 1994 الفقرات. 108، 124-127
استبيان عام، 2012 الفقرات. 108-111

53. التعدي على الحق في حرية تنظيم الأنشطة وصياغة البرامج
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 716-750
استبيان عام، 1994 الفقرات. 108-112، 124-127
استبيان عام، 2012 الفقرات. 100112-114

54. عدم وجود ضمان لمراعاة الأصول القانونية و/أو العدلية
عدم مراعاة الأصول القانونية فيما يتعلق بالانتهاكات (50) - (53)

A. انتهاكات في القانون

55. حظر شامل على الحق في التفاوض الجماعي
استبيان عام، 1994 الفقرات. 12، 93
استبيان عام، 2012 الفقرات. 51

56. ترويج غير كافٍ للتفاوض الجماعي
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 1318؛ 1322-1326؛ 1517-1567؛ 1569-1578
استبيان عام، 1994 الفقرات. 235-236، 244-247
استبيان عام، 2012 الفقرات. 166-167، 198-199

57. استثناء فئة معينة من العمال من الحق في المفاوضة الجماعية
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 1239-1288
استبيان عام، 1994 الفقرات. 261-264
استبيان عام، 2012 الفقرات. 168؛ 209

58. استثناء/تقييد المواضيع التي يغطيها التفاوض الجماعي
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 1289-1312
استبيان عام، 1994 الفقرات. 250

59. التحكم الإجباري المفروض على التفاوض الجماعي
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 1415-1419
استبيان عام، 1994 الفقرات. 254-259
استبيان عام، 2012 الفقرات. 246-250

60. متطلبات مفرطة و/أو الافتقار إلى معايير موضوعية ومحددة مسبقًا لتحديد/الاعتراف بالنقابات العالمية التي لها الحق في التفاوض الجماعي (بما في ذلك التعدي على حقوق النقابات التي تُمثل الأقليات)
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 1342-1403
استبيان عام، 1994 الفقرات. 238-243
استبيان عام، 2012 الفقرات. 224-240

61. أعمال التدخل في التفاوض الجماعي (بما في ذلك فرض مستوى المساومة، الحدود الزمنية المحبطة، وتوفير ظروف عمل أفضل من خلال الاتفاقات الفردية)
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 1420-1470
استبيان عام، 1994 الفقرات. 244-249
استبيان عام، 2012 الفقرات. 198، 200، 208، 214، 222-223

62. انتهاك الاتفاقيات الجماعية المبرمة
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 1313-1321؛ 1327-1341
استبيان عام، 1994 الفقرات. 251-253
استبيان عام، 2012 الفقرات. 201-207

63. مخالفات استشارة المنظمات العمالية
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 1318؛ 1322-1326؛ 1517-1567؛ 1569-1578
استبيان عام، 1994 الفقرات. 235-236، 244-247
استبيان عام، 2012 الفقرات. 166-167، 198-199

64. عدم وجود ضمان لمراعاة الأصول القانونية
عدم مراعاة الأصول القانونية فيما يتعلق بالانتهاكات (55) - (63)

B. الانتهاكات أثناء الممارسة

65. عائق حقيقي لممارسة الحق في التفاوض الجماعي
الغالبية العظمى من السكان مستبعدة من هذا الحق في الممارسة العملية

66. ترويج غير كافٍ للتفاوض الجماعي
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 1318؛ 1322-1326؛ 1517-1567؛ 1569-1578
استبيان عام، 1994 الفقرات. 235-236، 244-247
استبيان عام، 2012 الفقرات. 166-167، 198-199

67. استثناء فئة معينة من العمال من الحق في المفاوضة الجماعية
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 1239-1288
استبيان عام، 1994 الفقرات. 261-264
استبيان عام، 2012 الفقرات. 168; 209

68. استثناء/تقييد المواضيع التي يغطيها التفاوض الجماعي
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 1289-1312
استبيان عام، 1994 الفقرات. 250

69. التحكم الإجباري المفروض على التفاوض الجماعي
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 1415-1419
استبيان عام، 1994 الفقرات. 254-259
استبيان عام، 2012 الفقرات. 246-250

70. متطلبات مفرطة و/أو الافتقار إلى معايير موضوعية ومحددة مسبقًا لتحديد/الاعتراف بالنقابات العالمية التي لها الحق في التفاوض الجماعي (بما في ذلك التعدي على حقوق النقابات التي تُمثل الأقليات)
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 1342-1403
استبيان عام، 1994 الفقرات. 238-243
استبيان عام، 2012 الفقرات. 224-240

71. أعمال التدخل في التفاوض الجماعي (بما في ذلك فرض مستوى المساومة، الحدود الزمنية المحبطة، وتوفير ظروف عمل أفضل من خلال الاتفاقات الفردية)
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 1420-1470
استبيان عام، 1994 الفقرات. 244-249
استبيان عام، 2012 الفقرات. 198، 200، 208، 214، 222-223

72. انتهاك الاتفاقيات الجماعية المبرمة
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 1313-1321; 1327-1341
استبيان عام، 1994 الفقرات. 251-253
استبيان عام، 2012 الفقرات. 201-207

73. عدم التشاور مع المنظمات العمالية
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 1318; 1322-1326; 1517-1567; 1569-1578
استبيان عام، 1994 الفقرات. 235-236، 244-247
استبيان عام، 2012 الفقرات. 166-167، 198-199

74. عدم وجود ضمان لمراعاة الأصول القانونية و/أو العدلية
عدم مراعاة الأصول القانونية فيما يتعلق بالانتهاكات (65) - (73)

A. انتهاكات في القانون

75. حظر شامل على الحق في الإضراب
استبيان عام، 1994، الفقرات. 152-153، 170-171
استبيان عام، 2012، الفقرات. 122، 140، 144، 159

76. استثناء فئة معينة من العمال من الحق في الإضراب (بما في ذلك التعريف الواسع للخدمات الأساسية)
استبيان عام، 1994، الفقرات. 154-160
استبيان عام، 2012، الفقرات. 127

77. الاستثناء/التقييد بناءً على هدف و/أو نوع الإضراب
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 758-786
استبيان عام، 1994، الفقرات. 165-168، 173
استبيان عام، 2012، الفقرات. 124-126، 142

78. الشروط المفرطة المطلوبة لممارسة الحق في الإضراب
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 789-814
استبيان عام، 1994، الفقرات. 170-172
استبيان عام، 2012، الفقرات. 144-148

79. الأحكام الإجبارية المفروضة على أعمال الإضراب
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 816-823
استبيان عام، 1994، الفقرات. 153
استبيان عام، 2012، الفقرات. 153-156

80. أحكام القانون تسمح بتعليق و/أو إعلان عدم شرعية الإضرابات من قبل السلطات الإدارية
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 907-913
استبيان عام، 2012، الفقرات. 157

81. التعديات على تحديد الحد الأدنى من الخدمات
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 864-906
استبيان عام، 1994، الفقرات. 161-162
استبيان عام 2012، الفقرات. 136-139

82. غياب أو عدم كفاية الضمانات التعويضية للقيود القانونية على الحق في الإضراب
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 824-852
استبيان عام، 1994، الفقرات. 164
استبيان عام، 2012، الفقرات. 141

83. تدخل أصحاب العمل و/أو السلطات أثناء الإضراب المسموح به بموجب التشريع (بما في ذلك أوامر العودة إلى العمل، وتوظيف العمال أثناء الإضراب، وأوامر الاستيلاء)
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 917-926; 927-929
استبيان عام، 1994، الفقرات. 163; 174-175
استبيان عام، 2012، الفقرات. 149-152

84. عقوبات مفرطة على الممارسة المشروعة للحق في الإضراب
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 951-976
استبيان عام، 1994، الفقرات. 176-178
استبيان عام، 2012، الفقرات. 157-160

85. عدم وجود ضمان لمراعاة الأصول القانونية
عدم مراعاة الأصول القانونية فيما يتعلق بالانتهاكات (75) - (84)

B. الانتهاكات أثناء الممارسة

86. عائق حقيقي أمام مزاولة الحق في الممارسة
الغالبية العظمى من السكان مستبعدة من هذا الحق أثناء الممارسة

87. استثناء فئة معينة من العمال من الحق في الإضراب (بما في ذلك التعريف الواسع للخدمات الأساسية)
استبيان عام، 1994، الفقرات. 154-160
استبيان عام، 2012، الفقرات. 127، 129-135

88. الاستثناء/التقييد بناءً على هدف و/أو نوع الإضراب
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين المعتمدين CFA الفقرات. 758-786
استبيان عام، 1994، الفقرات. 165-168، 173
استبيان عام، 2012، الفقرات. 124-126، 142

89. الشروط المفرطة المطلوبة لممارسة الحق في الإضراب
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 789-814
استبيان عام، 1994 الفقرات. 170-172
استبيان عام، 2012 الفقرات. 144-148

90. الأحكام الإجبارية المفروضة على أعمال الإضراب
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 816-823
استبيان عام، 1994 الفقرات. 153
استبيان عام، 2012 الفقرات. 153-156

91. تعليق و/أو إعلان عدم شرعية الإضرابات من قبل السلطات الإدارية
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 907-913
استبيان عام، 2012 الفقرات. 157

92. التعديات على تحديد الحد الأدنى من الخدمات
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 864-906
استبيان عام، 1994 الفقرات. 161-162
استبيان عام 2012 الفقرات. 136-139

93. غياب أو عدم كفاية الضمانات التعويضية للقيود القانونية على الحق في الإضراب
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 824-852
استبيان عام، 1994 الفقرات. 164
استبيان عام، 2012 الفقرات. 141

94. تدخل أصحاب العمل و/أو السلطات أثناء الإضراب (بما في ذلك أوامر العودة إلى العمل، وتوظيف العمال أثناء الإضراب، وأوامر الاستيلاء)
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 917-929
استبيان عام، 1994 الفقرات. 163; 174-175
استبيان عام، 2012 الفقرات. 149-152

95. عقوبات مفرطة على الممارسة المشروعة للحق في الإضراب
تجميع منظمة العمل الدولية ILO لقرارات المحللين الماليين
المعتمدين CFA الفقرات. 951-976
استبيان عام، 1994 الفقرات. 176-178
استبيان عام، 2012 الفقرات. 157-160

96. الانتهاكات المرتكبة ضد قادة النقابات
انتهاك رقم (95) ضد قائد نقابي.

97. عدم وجود ضمان لمراعاة الأصول القانونية و/أو العدلية
عدم مراعاة الأصول القانونية فيما يتعلق بالانتهاكات (86) - (96)

حول الـ ITUC

الاتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC) هو اتحاد كونفدرالي يتألف من مراكز نقابية وطنية، يربط كل منها النقابات العمالية الموجودة في ذلك البلد. وهو يُعتبر الصوت العالمي للعمال في كافة أنحاء العالم. يُمثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC 200 مليون عامل في 163 دولة ويملك 332 فرعًا وطنيًا.

يُصور مؤشر الحقوق العالمية للاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC أسوأ الدول في العالم بالنسبة للعمال من خلال تصنيف 148 دولة على مقياس من 1 إلى +5 حسب درجة احترامها لحقوق العمال. تُسجل الانتهاكات سنويًا من شهر أبريل إلى شهر مارس. ويتم نشر المعلومات حول انتهاكات حقوق العمال خلال العام في استبيان الاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC.

الاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC

Bd Roi Albert II 5،
Bte 1 – B-1210 بروكسل،
بلجيكا

هاتف 11 02 224 2 32+
info@ituc-csi.org
www.ituc-csi.org

الناشر المسؤول في القانون:
شاران بورو، الأمين العام

ITUC CSI IGB